
٩٧٤
شرح على متن السلم في المنطق
الشيخ الملوي



١٦٠
ش م

شرح الملوى على متن السلم في المنطق ، تأليف احمد بن عبد الفتاح بن يوسف المجيرى الشافعى ، القاهرى الازهرى ، شهاب الدين (١٠٨٨-١١٨١ هـ). بخط مصطفى خليل ، ١٢٥٠ هـ.

٩٧٤

٥٩ق ١٧س ١٢٫٥×١٥سم

نسخة رديئة ، خطها معتاد ، مطبوع.

الازهرية ٣: ٤٢٦ ، معجم المؤلفين ١: ٢٧٨

١- المنطق أ- الملوى ، احمد بن عبد الفتاح-١١٨١هـ
ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ.

١٢٩

هذا شرح العلامة البحر الفهامة
الشيخ الملوي على متن
السلم في المنطق
للاخضري
رحمه
الله
آمين

دخل في ملك كاتبه الفقير مصطفى
خليل حموي بن شيخ دكاني
في ضصص
١٢٥٠

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله العالم بالكليات والجزئيات الهادي للعقول الى حل صعاب المعقول بطرق اكتساب التصورات والتصديقات والصلاة والسلام على سيدنا محمد الجامع لاجناس الكمالات والفضايل ر... المختار من افضل الانواع واشرف اصناف الارواح والقبايل وعلى اله واصحابه ذوي العقول الزكية وصابري الانتظار وعلى اله التابعين ومن تبعهم باحسان ذوي الانوار وبدايه الاسرار

اما بعد فاني قد كنت شرحت فيما مضى كتاب السلم شرحا بديع الاتقان مشتملا على غرايب التحقيقات ونكات التدقيقات وبدايع العرفان ذللت فيه صعاب المشكلات على طريق التمام واستخرجت منه مستودعات اسرار وطرايف افهام وتطلعت به انظار ومخبات استار واهتديت فيه على غرايب

نكات وغرايب ابكار ثم رايت الهمم الان قد قصرت ... والعقول في هذا الزمان قد تبلدت وتكدرت فصرفت الهمة ثانيا نحو الاختصار والاقتصار على التحقيقات ونبذ الاغيار ممازجا الشرح بالمشروح امتزاج الماء بالعود والجسم بالارواح والجسد بالروح وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب

بسم الله الرحمن الرحيم

ابتدا او ابتداي اي اولف او تاليفي وابتدا بالبسملة تيمنا بالقران العظيم العزيز وامتثالا لمقتضى قوله صلى الله عليه وسلم فيما اخرجه الايمة كل امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اجذم اي مقطوع البركة وفي رواية بحمد الله رواه ابو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره

الحمد لله اي الثنا بجميل الصفات لله اذ الحمد هو الثنا بالجميل غير الحادث المطبوع وابتدا ثانيا بالحمد لما مر وجمع بين الابتدايين عملا بالروايتين السابقتين واشارة الى انه لا تعارض بينهما اذ الابتدا



اذ الابتدا حقيقي ~~واضافي~~ وهو ما لم يسبقه شي
واضافي وهو ما كان بالاضافة الي ما بعده وان
كان مسبوقا وقدم البسملة لانها اولي بالتقديم لان
حديثها اقوى كما قيل وعملا بالكتاب والاجماع واثر
التصدير في الحمد بالجملة الاسمية تاسيا بالاية القرانية
ولدلالتها علي الثبوت دون الفعلية وما يرد من انها
لا تدل علي توجه المتكلم الحمد بنفسه اجيب عنه بانها انشا
علي الصحيح فتدل عليه الذي قد اخرج اي اظهر
نتايج جمع نتيجة وهي عند المناطقة تصديقا يلزم من
تسليم تصديقين لذاتهما وعند المتكلمين ما يحصل العلم
به عقب العلم بوجه الدليل واسناد الاخراج الي الله
تعالى اشارة الي مذهب اهل الحق من انه لا تاثير للعبد
في شي من العلوم وغيرها وسياتي الخلاف في الربط
بين الدليل والنتيجة ان شاء الله تعالى مبسوطا الفكر
يطلق علي المتفكر فيه مجازا وعلي حركة النفس في
المعقولات لغة وعلي النظر اصطلاحا في اصطلاحنا فا
فيعرف علي الاخير بانه ترتيب امور معلومة للتوصل

وهي ما يحصل عقب النظر من العلم بالنظر وغيره

الي

الي مجهول لارباب اي اصحاب الحجا بالقصر اي
العقل والذكاء للكمال وفي تصدير الكتاب بالنتايج
والفكر والعقل المشعر ذلك بان مقصوده علم المعقول
براعة الاستهلال وهي ان يذكر المتكلم في اول كلامه ما
يشعر بمقصوده والعقل نور روحاني تدرك به النفس العلوم
الضرورية والنظرية وهذا اسلم الاقوال وفي هذه البيت
ابحاث نفيسة وكتبنا بهامش الشرح وحط اي ازال ودفع
عنهم اي ارباب الحجا من سما العقل بدل من مجموع
الجار والمجرور اعني عنهم اي عن عقلهم الذي كالسما فمن
بمعني عن وال في العقل عوض من الضمير والاضافة
في سما العقل من اضافة المشبه به الي المشبه كل حجاب
معقول من سحاب الجهل اي الجهل الذي كان
السحاب ومن بيانية وشبه العقل بالسما لكونه محلا
لظهور شموس المعارف المعنوية كما ان السما محل
لظهور شموس الاشراق الحسية والجهل بالسحاب لكونه
يحجب الناظر عن ادراك الشمس الحسية وقيل من السحاب
والجهل وجودي حتى للانتهاء اي الي ان بدت

... واعتقد علمه بما فائدة لم انه لا يخلو اما ان يكون عدميا او نفيا محضا او لا الاول باطل والا لما اختص به
لان النفي لا تميز ذاتا عن ذات للاشتراك في الامور السلبية فتعين ان يكون وجوديا واذا كان وجوديا فا
جوهرا او عرضا الاول باطل والا فليكن كل جوهر عقلا للتماثل فتعين ان يكون عرضا واذا كان عرضا فلا يخلو اما
الاعراض او بعضها الاول باطل والا فليكن كل متصف بعرض عاقلا فتعين ان يكون بعضها واذا كان بعضها
فلا يخلو اما ان يكون من غير جنس العلوم او لا باطل ان يكون من غير جنس العلوم والا فليتصف بالعقل من لم
... انه من جنسها واذا كان من جنسها فاما ان يكون جميع العلوم او بعضها باطل الاول والا لم يتصف
من فاته شي منها فتعين كونه بعضها واذا
بعضها فاما ان يكون الضروري او النظري
كلها باطل ان يكون النظري والا لم يتصف
من ليس بناظر كالطفل فتعين كونه الضروري
كان الضروري فاما ان يكون بعض الضرو
او جميعها باطل الثاني والا لم يتصف بالعقل
شي منه ولان الضروريات تختلف باختلاف
الاشخاص فتعين كونه بعض الضروريات و
وان رايت اليوسي الي ان فيه منافشة ولعله ارا
في قوله باطل ان يكون جوهرا والا فليكن كل جوهر
للتماثل بحثا لانه مشترك الالزام اذ لنا ان نقول
في كونه عرضا فنقول باطل ان يكون عرضا و
يكون كل عرض عقلا للتماثل وانه ابتدا او
عند اجتنان الولد ثم لا يزال ينمو الي ان يكمل
البلوغ وله قوتان قوة عالمة وقوة عاملة
كل منهما عقلا ولكن باشتراك الاسم وعلي
فثمرة الحجة انه اربعة عقل التمييز وهو الحا
الحيوانات علي نور وعقل التكليف وهو كا
والعقل الكامل وهو خاص بالمومنين والعق
بالملكة وهو ما يحصل لارباب الحرف والصن
شهادة فهي عقد بالفعل في اليقظة وعقد
في حالة النوم ملحوظة شي مرة

اي ظهرت لهم شموس المعرفة اي المعرفة التي
كالشموس والجمع للتعظيم راوعة رائعة اي مخدرات شموس
المعرفة اذ القاعدة ان الضمير يعود الى المضاف اليه
ما لم يكن لفظ كل فيعود لما اضيف اليه والمراد بالمخدرات
هنا المسائل الصعبة شبهت بالعرائس المستترة تحت
الخدر منكشفة اي متصفة بحمده ثانيا بعد حمده
اولا تاسيا بحديث ان الحمد لله نحمده ولان الاول بالجملة
الاسمية والثاني بالفعلية فقصد الجمع بين الامرين فلتقس
بكل منهما سبحانه جل اي عظم حال او صفة لما
للضمير في حمده على مذهب الكسائي لانه يجوز عنده
وصف الضمير بالجملة اذا كان ضمير غيبة والوصف
للمدح او الذم ولا يصح كونها اعتراضية لانها يحل المفرد
محلها والاعتراضية لا يحل المفرد محلها على الانام
بنعمة الايمان اي تصديق النبي صلى الله عليه وسلم
في جميع ما علم مجيئه به ضرورة اي قبول النفس لذلك
والاذعان له على ما هو تفسير التصديق في المنطق
على التحقيق مع الاقرار باللسان على قول والاسلام

عبارة الشيخ في شرحه [illegible]
لما ارسلو ومنا وهو تعظيم الله اياه بتاهيله للعلم
[illegible] الحي ثبوت النعمة دون [illegible]
[illegible] بحديث بالنعمة وذلك التعظيم المكرم نعمة منه سبحانه
[illegible] ظاهرا وباطنا لا يتدارك
[illegible] ثناني لا خلاف الاعتبارات الذل والخضوع الشاغل الله
العبد لنفسه فيحتقرها بالنسبة الى عظمة الله لانا
الى تعظيم الله فيعظمه نحمدنا بالنعم اوليكون
[illegible] اذا شاء الثناء على الله بصلح اجتماعهما
[illegible] علي لسان واحد من تلك الالسنة متعددة ايلم
الابلغية بحسب قدرة المخلوق واما ما يليق
الخالق سبحانه فامر فوق قدرة البشر
الحمد لا كان عبادة اذ رخ حمده اشتاحد
[illegible] اذ العبادة في الجمع اقرب الى القبول
الجماعة نظيرها قيل اياك نعبد واياك نستعين
[illegible] كلاما ذكر من التوجيهات كثيره

اي

٣

اي الخضوع والانقياد بقبول الاحكام اي اعمال الجوارح
وذكرهما المصنف معا اعتبارا بمفهوميهما لتغايرهما مفهوما
لانه في مقام الاطناب وهو مقام الحمد والاكثار منه بعد
النعم وما هنا كلام نفيس ولخصنا به الشرح من خصنا
اي ميزنا معاشر المسلمين بمزايا حبيب خير اي افضل
من قد ارسلا او التقدير خصنا بشفاعة او بمتابعة
بالفعل وانما احتيج الى ذلك لئلا يرد الاعتراض
بان رسالة النبي صلى الله عليه وسلم ليست مقصورة
علينا بل هو مرسل للخلق كافة والرسل كما قال بعض
المحققين نواب عنه وخير من حاز جمع وضم المقامات
العلا جمع عليا كفعلى مثل كبر وكبرى
محمد يصح فيه اوجه الاعراب الثلاثة لكن الرسم لا
يساعد النصب والمناسب رفعه سيد كل مقتفي اي
متبع العربي الهاشمي المصطفى
اي المختار وهذه نعوت
جيء بها للمدح لشدة حبه صلى الله عليه وسلم ومن
احب شيئا اكثر من ذكره ولا يخفى حسن تقديم العربي على

السماكي والسماكي على المصطفى لانه من تقديم العام على
الخاص كحيوان ناطق وهاهنا قهات شريفة كما بسافي
الشرح صلى عليه الله من الصلاة المأثور بها في خبر
امر نا الله ان نصلي عليك فكيف نصلي عليك فقال
قولوا اللهم صل على محمد الخ والحق ان معناها
واحد وهو العطف لكن العطف بالنسبة الى الله الرحمة
اي التفضل والى الملائكة الاستغفار والى الادميين
والجن بمعنى التضرع ما دام الحجا يخوض في بحر
المعاني اي المعاني التي كالبحر لججا جمع لجة شبه
المسايل الصعبة بالبحر واستعار لفظ اللجج لها استعارة
اصلية تحقيقية وفي الاتيان بما اشارة الى انه لا
يحتوي على جميع المعاني الا الله تعالى واله وصحبه
اسم جمع لصاحب لا جمع له لان فعل لا يكون جمعا لفاعل
وجوز بعضهم كونه جمعا له وحذف الالف تخفيفا وعطف الاول
والصحب على الضمير في عليه لانه جائز على الصحيح
عند المحققين ذوي اي اصحاب الهدى هو الهداية
بمعنى الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب سواء حصل

المطلوب

المطلوب او لم يحصل هذا هو المنقول عندنا من شبههم
بالنجم جمع نجم وهو الكوكب غير الشمس والقمر في الاهتدا
بهم والمشبه هو اله اولا والنبي صلى الله عليه وسلم
ثانيا فقد روي في الاحاديث القدسية ان النبي صلى
الله عليه وسلم سال الرب عما يختلف فيه اصحابه
فقال يا محمد اصحابك عندي كالنجوم في السما
بعضها اضوء من بعض فمن اخذ بشيء مما اختلفوا
فيه فهو على هدى عندي بفتح الها وسكون الدال
وقال صلى الله عليه وسلم اصحابي كالنجوم بايهم
اقتديتم اهتديتم وهذا التشبيه للتقريب على
العقول بالالفة والا فالاهتدا بالال والصحب
اشرف من الاهتدا بالنجوم لان الاهتدا بهم ينجوا
من الهلاك الاخروي والخلود في النار بل ومن
الدنيوي بخلاف الاهتدا بالنجوم وبعد
يوتى بها للانتقال من اسلوب الى اخر والتقدير مهما
يكن من شي فاقول بعد البسملة وما بعدها المنطق الخ
وانما قدرنا ذلك لان هذا الظرف من متعلقات

قوله جمع نجم يعني ان الانسب بنجم اي بطلع

الجزء على الصحيح وهنا كلام نفيس انظره في الشرح
قال المنطق سمي به هذا العلم لان المنطق يطلق على
الادراكات الكلية وعلى القوة العاقلة التي هي
محل صدور تلك الادراكات وعلى التلفظ الذي
يبرز ذلك وهذا العلم به تصحيح الادراكات الكلية
وتتقوى القوة العاقلة وتكمل وبه تكون القدرة
على ابراز تلك العلوم بالنسبة للجنان بفتح الجيم
اي القلب قال حجة الاسلام القلب لطيفة ربانية
هي المخاطبة وهي التي تثاب وتعاقب ولها تعلق
بالقلب اللحماني الصنوبري الشكل تعلق العرض
بالجوهر وتسمى روحا ونفسا وقال النفس جوهرة
حية علامة مدركة فعالة ويصح ان يراد بالجنان
الذهن وهي قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء
فيكون من باب تسمية الشيء باسم ما تعلق به نسبة
كنسبة النحو للسان فكما ان نسبة النحو للسان
كونه يعصمه عن ذلك لان النحو يعصم اللسان عن
الخطا في قوله والمنطق يعصم الجنان عن الخطا في فكره

بعصم عقد الدال المنطق للجنان ... كون ...

يا سمعون الخطا في الفكر

فهو

فهو علم يعصم اي يحفظ الافكار جمع فكر وتقدم تعريفه
عن غي الخطا اي عن ان يقع فيهما خطا بتوفيق الله تعالى والغي
بالغين الضلال والخيبة واضافته اليه للبيان فائدة يحترز
وفي هذا التعريف اشارة الى الغاية مخرجة بقوله يعصم
غيرها كالنحو العاصم من الخطا اللساني وموضوعه
المعلومات التصورية والتصديقية وقد بينا بقية المبادي
العشرة في الشرح وعن دقيق الفهم اي المعنى الدقيق
يكشف الغطا بكسر الغين اي الستر يشبه دقيق الفهم بالشي
المحجوب خلف الستر بدليل ذكر الغطا فسماه اي نقل به
بمعنى خذ على ما ذكره ابن مالك في التسهيل ولم يذكر
الزبيدي والجوهري فيها الا النشر وزاد الجوهري الزجر
فهي عندها حرف فقط قال الشيخ الملكودي من اصوله
اي اصوله هي المنطق قال الاضافة على معنى من التبعيضية
وفيه تكلف ان جعلت من الداخلة على اصول تبعيضية
وان جعلت بيانية فلا قواعدا جمع قاعدة وهي والاصل
والضابط والقانون الفاظ مترادفة وهي قضية كلية
يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها جمة تلك القواعد

يعصم الذهن عن الخطا في الفكر فيتوقف ان
وقانونية نسبة الى القانون وهو قضية كلية يتعرف
منها احكام جزئيات موضوعها ويحث فيه
فيه نسبة الشيء الى نفسه لان المنطق ق
وجوابه ان المنطق قانون مخصوص وال
اليه القانون المطلق ولذا يحتاج للتخصيص
فقط الا للاحتراز من قانون فهو غير المنط
النسبة للمبالغة كاحمري او ان المنسوب هو ا
والمنسوب اليه القانون اي الكلي الوضع
لتلك القواعد

بيانية او الاضافة على معنى من

الافكار عن الخطا الكلي في المنطق

ي انواعه اي لان الفن هو النوع وفنون امت ... السمي التي الا كخمس رمضان ويوم الجمعة او ... الى الخامس والاول اقعده كبير

فنونه اي انواعه والمراد فروعه فوايدا جمع
فايدة وهي والغاية مختلفات بالاعتبار فقط لان الغرض
والعلة فان المصلحة الحاصلة من الشي من حيث انها في
طرف الفعل تسمى غاية ومن حيث انها ثمرته ونتيجته
تسمى فايدة ومن حيث انها باعثة للفاعل على الاقدام
على الفعل وصدور الفعل لاجلها تسمى علة غايية
والاولات اعم من الاخيرين لانفراد الاولى فيما هو
في طرف الفعل وليس مطلوبا ولا باعثا كوجود كنز في حفر
بير ويصح كون الثاني جمع للمخاطب اي تجمع انت بين
تلك القواعد فوايد سميته اي التاليف
المفهوم من السياق بالسلم ادخل الباء على المفعول
الثاني لانه يجوز ان يقال سميته ابني محمد وسميته
بمحمد المنورق الجاري على السنة الناس بتقديم
الراء على الواو وتاخير النون عنهما ويستدلون بقوله
فيه عليه رونق الحسن وحده وهذا عليه رونق
الحسن والملك قال بعض مشايخ شيخنا والمروي
في هذا النظم والبيت المستشهد به المنورق بتقديم

مطلوب للفاعل ... عن ضمائر ...

النون على الواو وتاخير الراء عنهما وان كان هو الجاري
على الالسنة بمعنى واحد اي المزين المزخرف ويكون المذكور
هو الرواية يزيد حسنا بكونه غريبا والغريب
الحسن وعذب لغرابته والجاري على الالسنة مبتذل
كان غرق في فن الابيات يرقى به اي يصعد التاليف
سما علم المنطق من اضافة المشبه به الى المشبه اي
علم المنطق الذي هو كالسماء فان قيل هذا التاليف
من علم المنطق فكيف جعله سلما له قلنا السلم اكمل لا
لغة ان للمعلم فلا يلزم السوال سلمنا انه اكمل للمعاني
فان المرادات المذكورة في هذا التاليف سلم لغيره
من المسايل الصعبة والله منصوب على التعظيم
اي لا غير ارجوا اي اامل امل يتعلق بمطلوب
فيه مع الاخذ في اسبابه وقد يطلق الامل على الخوف
ومنه وارجوا اليوم الاخر ان يكون هذا التاليف
خالصا من المكدرات كحب الظهور والشهرة والمحمدة لان
لوجهه اي ذاته الكريم ليس فقد الصاخ الخالص
في الاصل يطلق على احدى شفتي العير الناقصة عن

افتينا ثم تجوز فيه فاطلق على الناقص مجازا مرسلا
من باب اطلاق المقيد على المطلق ثم يحتمل ان يكون مراده
بعدم النقص الكمال الحسي بان لا يعوقه عن الكمال شيء
عائق وان يكون مراده ان لا يكون مطروحا في زوايا
الاهمال والخمول لا ينتفع به لان هذا ابلغ نقصا
فيكون قوله **وان يكون ناقصا للمبتدي بابه الى المطو**
لات يهتدي بيانا وايضاحا وقد ذكر شيخنا عن
شيخه ان المؤلف كان مجاب الدعوة وانه دعا
لمن يقرأ هذا التاليف بالنفع وقد اجاب الله دعاءه
فكل من قرأه بنية خالصة لله تعالى انتفع كما هو مشاهد

فصل في بيان **جواز الاشتغال به**

ليكون الطالب على بصيرة اعلم ان علم المنطق
على قسمين القسم الاول ما ليس مخلوطا بعلم الفلسفة
كالمذكور في هذا السلم ومختصر الامام السنوسي
والعلامة ابن عرفة ورسالة اثير الدين الابهري
المسماة بايساغوجي وتاليف الكاتبي والخونجي
وسعد الدين وغيرهم من المتاخرين فهذا ليس في

الاشتغال

الاشتغال به خلاف ولا يصد عنه الا من لا معقول له
بل هو فرض كفاية لان حصول القوة على رد الشكوك
في علم الكلام الذي فرض كفاية يتوقف على حصول القوة
في هذا العلم وما يتوقف عليه الواجب فهو واجب
لكن المصنف لما اراد ان يذكر انه جائز جر ذلك الى
ذكر الخلاف فيحمل على ما هو مخلوط بالفلسفة القسم
الثاني ما هو مخلوط بعلم الفلاسفة وكفرياتهم وهذا
هو الذي وقع فيه الخلاف والخلاف الواقع فيه على
ثلاثة اقوال كما قال المصنف **والخلف في جواز الاشتغال به**
على ثلاثة بالتنوين **اقوال** بدل منه او عطف بيان
القول الاول ما اشار اليه بقوله **فـ**الامام **ابن الصلاح**
والامام ابو زكريا يحيى **النواوي** نسبة الى نوى
على غير قياس قرية من قرى الشام **حرما** الاشتغال به
ووافقهما على ذلك كثير من العلماء ووجه تحريم النواوي اياه انه
حيث كان مخلوطا بكفريات الفلاسفة يخشى على الشخص
اذا اشتغل به ان يتمكن من قلبه بعض العقائد الزائغة
كما وقع ذلك للمعتزلة القول الثاني للجمهور واليه اشار

بقوله وقال قوم ينبغي أن يعلما منهم الإمام
حجة الإسلام الغزالي حتى قال من لا معرفة له بالمنطق
لا يوثق بعلمه وسماه معيار العلوم وقوله ينبغي يحتمل
أن يكون بمعنى يجب كفاية كما تقدم ويحتمل أن يكون
بمعنى يستحب القول الثالث التفصيل وإليه أشار
بقوله والقولة المشهورة الصحيحة جوازه لكامل
القريحة يعني في الأصل أول ما ينبع أي يستخرج
من البير ثم استعير لأول مستنبط من العالم أو لما يستنبط
منه مطلقا لأنه سبب حياة الروح كما أن الماء سبب حياة
الجسم ثم استعير للعقل ثم صار حقيقة عرفية ممارس
السنة أي الحديث والكتاب أي القرآن فيجوز له
ليهتدي به إلى الصواب لكونه قد حصن عقيدته
فلا يخشى بعد ذلك الاطلاع على العقائد الفاسدة وشبهها
أما إذا كان بليدا فلا لأنه لا يقدر على دفع شبههم
فربما تمكنت من قلبه وكذا إن كان ذكيا غير ممارس
للسنة والكتاب ومن هنا منعوا الاشتغال بكتب علم
الكلام المشتملة على تخليطات الفلاسفة الأعاجم أنواع
العلم



تصور العلم الحادث المراد بالعلم الإدراك لا ما يراد به
في اصطلاح بعض الأصوليين وهو إدراك خاص أي
إدراك النسبة التصديقية لأنه حينئذ لا يقبل التقسيم الآتي
وتقييد العلم بالحدوث للاحتراز عن علم الله تعالى إشعارا
بتنزهه سبحانه عن أن يتصف علمه بالتصور أو
التصديق إذ كل منهما مغاير للإدراك الذي هو وصول
النفس إلى المعنى ولأن التصور حصول الصورة وهو
من خواص الأجسام فيمتنع إطلاقه على علمه تعالى إيهامه
وإن أريد به معنى صحيح وفي هذا تنبيه على أن
التقييد مراد لمن لم يقيدوا لأنه كان ينبغي له التقييد
على أن ذكر الأنواع يكفي في ذلك لأن علمه تعالى
ليس بأنواع لكن المصنف رحمه الله تعالى أراد الإيضاح
إدراك مفرد المراد به ما ليس مشتملا على نسبة حكمية
تصورا علم كإدراك الجنس وتقييده بالمفرد يخرج
التصديق ويتناول ما لا نسبة له أصلا كإدراك زيد منه
وما فيه نسبة إلا أنها غير حكمية كإدراك بنوة زيد
لعمرو ونحوها ودرك اسم مصدر بمعنى إدراك أي [illegible]

وادراك وقوع نسبة حكمية بتصديق وقدم من
الوضع وهو التعليم وتقدير هذا الكلام ان العلم الذي
هو حصول صورة الشيء في الذهن ينقسم الى تصور
وتصديق اما التصور فهو حصول صورة الشيء فيه
من غير حكم عليه بشيء بنفي او اثبات كادراك الا
الانسان من غير حكم عليه بشيء واما التصديق فهو
ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة اي الا
دراك كادراك ان زيدا كاتب او ليس بكاتب هذا
هو مذهب الحكماء وليس قول من قال التصديق عندهم
هو الحكم فان رجع هذا الى ان الحكم مقول بالاشتراك
عندهم على معنيين احدهما هذا المعنى ادراك ان
النسبة واقعة او ليست بواقعة والاخر ادراك
النسبة الحكمية التي هي ثبوت شيء لشيء او انتفاؤه
عنه فلعل من فسر التصديق عندهم بالحكم اراد الاول
واما التصديق على مذهب الامام الرازي فمركب من
اربع ادراكات ادراك المحكوم عليه وادراك
المحكوم به وادراك النسبة الحكمية التي هي مورد

الايجاب

الايجاب والسلب وادراك ان تلك النسبة واقعة
او ليست بواقعة او من ثلاث ادراكات وحكم ان لم يكن
الحكم عنده ادراكا والفرق بين المذهبين ظاهر لانه
على مذهبه مركب وعلى مذهبهم بسيط كما رايت ولان
الحكم نفس التصديق عندهم وجزء التصديق عنده ولان
تصور الطرفين شطر عنده وشرط عندهم والمتبادر من
عبارة المصنف مذهب الحكماء وقدم الاول اي التصور
على التصديق عند الوضع اي في الذكر والكتابة والتعلم
والتعليم لانه مقدم على التصديق بالطبع اي بحسب
اقتضاء طبيعة التصور اي حقيقته والتقدم بالطبع
هو الذي يكون بحيث يحتاج اليه المتاخر من غير ان يكون علة
فيه كالواحد والاثنين والتصور كذلك بالنسبة الى
التصديق على كلا المذهبين لانه اما شرط او شطر وعبارة
المصنف احسن من قول بعضهم وقدم القول الشارح على الحجة
وضعا لتقدم التصور على التصديق طبعا لشمول التصور والتصديق
فيها القول الشارح وغيره من التصورات والحجة وغيرها من
التصديقات ثم شرع في تقسيم اخر للعلم بقوله

والعلم النظري بالسكان اليه ما احتاج للتامل يعني الى
الفكر والنظر كادراك حقيقة الانسان وكادراك انك مبعوث
وا[illegible] ان العالم حادث وعكسه اي ما لا يحتاج الى
فكر ونظر هو الضروري الجلي اي الواضح سوا افتقر الى حدس او
تجربة او لا كتصور وجودك وادراك ان الواحد نصف الاثنين
فيدخل في الضروريات القضايا الاوليات والحدسيات والتجربيات
وسياتي بيانها لان الاخيرين وان توقفا على حدس ما
وتجربة فليسا متوقفين على فكر ونظر وهذا مجرد اصطلاح
فان النظري منسوب الى النظر الاصطلاحي ولا يصدق
على التجربة والحدس لما عرفت من تفسيره وحينئذ يجب
ان يعنوا بالنظر هم ما هو اعم من القياس ولواحقه لئلا
ترد الاشيا المكتسبة بالاستقرا والتمثيل وقيل العلوم
الحادثة كلها ضرورية ووجهه بان العبد لا اثر له في شي
من العلوم لحصول العلوم كلها له لا يقدر على دفعها فيكون
ضروريا وقيل كلها نظرية ووجهه بان العبد في ابتدا
وجوده كان خاليا من جميع العلوم فاكتسبها شيا فشيا
وقد ذكرنا ان الضروري يطلق بمعنى اخر والخلاف في انه

بينه

بينه وبين البديهي مع فوايد اخرى في الشرح وما به
الى تصور وصل على لفظ المبني للمجهول اي ما توصل به
الى تصور يدعى بقول شارح لشرحه الماهية ويسمى
ايضا معرفا وتعريفا فاوا فقت على بعض التصورات
وهو المعروف وذلك كالحيوان الناطق تعريفا للانسان فانه
يوصل الى تصور الانسان فالتمس اي فالتطلب مبالغة
في الطلب وما لتصديق به توصلا على صيغة المبني للمجهول
اي وما يتوصل به لتصديق نحو العالم متغير وكل متغير حادث
فانه يوصل الى ان العالم حادث بحجة يعرف عند
العقلا اي ارباب هذا الفن وال في العقلا للكمال ويسمى
بذلك لان من تمسك به حج خصمه اي غلبه ثم لما كان علم
الميزان مبنيا على اربعة اركان تصورات ومباديها وتصديقات
ومباديها وكانت مبادي التصورات الكليات الخمس المنقسمة
الى الذاتي والعرضي المنقسمين من الكلي المنقسم من المفرد المنقسم
من اللفظ المنقسم من الدال وكان المراد دلالة اللفظ الوضعية
لعدم اعتبارهم غيرها بدا بها فقال انواع الدلالة
اللفظية الوضعية وصفها بالوضعية لاستنادها الى

قوله اي غلبه كما اذا قلت العالم متغير وكل متغير
حادث فقد احتججت على ان العالم حادث
يسمى الدليل [illegible]

الوضع والدلالة بتثليث الدال مصدر دل وهي على العموم من
الشيخ في كلام الشارح تطلق على معنيين بالاشتراك احدهما كون امر بحيث يفهم
منه امر اخر فهم او لم يفهم والثاني فهم امر من امر كذا حققه العلامة
ابن عرفة والدال ينقسم الى لفظ وغيره والثاني ثلاثة اقسام
بالعقل كدلالة تغير العالم على حدوثه وبالعادة كالمطر على
النبات والحمرة على الخجل والصفرة على الوجل وبالوضع كالاشارة
على معنى نعم مثلا واللفظ ينقسم ايضا الى هذه الثلاثة دال بالعقل
كدلالة اللفظ على لافظه وبالعادة وان شئت قلت بالطبع
كاح على وجع الصدر وبالوضع كالاسد على الحيوان المفترس
فالمجموع ستة واهل المنطق انما يبحثون عن الاخير فاشار
المص الى تقسيم دلالته فقال دلالة اللفظ الوضعية بتوسط
الوضع على ما اي المعنى الذي وافقه اي وافق ذلك
بان وضع له وضعا حقيقيا او مجازيا كالانسان للحيوان
الناطق واسد للرجل الشجاع يدعونها اي يسمونها دلالة
المطابقة لمطابقته اي موافقته له من قولهم طابق النعل النعل
اذا توافقا فالانسان يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة
وكذا الاسد على الرجل الشجاع و دلالة اللفظ على جزئه اي

جزي

جزي ما وافقه يدعونها تضمنا اي دلالة تضمن لتضمن
المعنى لجزئه كما اذا شككت في شبح هل هو حيوان او لا فقيل
لك انسان فتفهم انه حيوان لانه مقصودك ولم تلتفت الى
كونه ناطقا واما دلالة اللفظ على ما اي اللازم الذي لزم
معناه فهو التزام اي دلالة التزام لالتزام المعنى اي
استلزامه له ودلالة العام على بعض افراده كعبيد دلالة تضمن
لان زيدا العبد مثلا جزء من جملة العبيد من حيث هي جملة
فحصل الجواب عن اشكال القرافي بانه لا يدل شيء من الدلالات
الثلاث على فرد من افراده لان بعض افراده لم يوضع له اللفظ
حتى تكون مطابقة وليس جزءا حتى تكون تضمنا ولا خارجا حتى
تكون التزاما اذ لو خرج بعضها لخرج سائرها للمساواة فلا لها
مدلول وهو باطل وقد اطلنا في الشرح في هذا المقام ببدايع
التحقيقات وغرايب الافهام ان بعقل التزم فهو اي
اللازم اي يشترط في اللازم كونه لازما ذهنيا وهو ما يلزم
من تصور ملزومه تصوره ويسمى لازما بينا بالمعنى الاخص
كالزوجية للاربعة وتخصيص اللازم الذهني باللازم البين
بالمعنى الاخص اصطلاح لبعض المنطقيين وبعضهم يطلق

اللازم الذهني على اعم من هذا اعني ما يكون لازما في الخارج
فقط والحاصل ان لهم في تقسيم اللازم طريقين الاول ان
اللازم ينقسم الى لازم في الذهن والخارج معا كالشجاعة للاسد
والى لازم في الذهن فقط كالبصر للعمى والى لازم في
كالسواد للغراب الطريق الثاني ان اللازم ينقسم الى
بين والى غير بين والبين ما يلزم فيه من تصور الملزوم
تصور اللازم جزما بان لا يحتاج الى دليل وغير البين
ما يلزم فيه ذلك بان يحتاج الى دليل والبين ينقسم الى ذهني
وهو ما يلزم فيه من تصور الملزوم تصور اللازم كالشجاعة للاسد
وغير ذهني وهو ما لا يلزم فيه ذلك كمغايرة الانسان للفرس
فانه لا يلزم من تصور الانسان تصور غيره فضلا عن كونه
مغايرا له والمعتبر في دلالة الالتزام اللزوم الذهني البين
بالمعنى الاخص كما اشار اليه المص سواء كان لازما في الذهن
فقط كالبصر للعمى اذ هما من العرفان العمى على الفرد بانه
عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا يدل على البصر التزاما
مع ان بينهما معاندة في الخارج او كان لازما في الذهن والخارج
معا كالشجاعة للاسد ويفهم من كلام المص ان المطابقة لا تستلزم

التضمن

التضمن لجواز بساطة المسمى كالجوهر ولا الالتزام لجواز ان لا يكون
له لازم ذهني خلافا للفخر في الثاني والتضمن والالتزام ا.
يستلزمان المطابقة ضرورة ودلالة المطابقة وضعية بلا خلاف
ويقال لها لفظية ونقلية لانها بمحض اللفظ ودلالة الالتزام
عقلية ونقلية لانها بمحض اللفظ ودلالة الالتزام عقلية
بلا خلاف لتوقفها على مقدمة عقلية وهي انه كلما فهم المعنى
فهم لازمه واما دلالة التضمن فقيل عقلية لان الفهم فيها
يتوقف على امر زائد على الوضع وهي الجزئية اذ ينتقل من
المعنى الى جزئه وقيل لفظية هذه احدى طريقتين في النقل
عند المناطقة والطريقة الثانية تحكي ثلاثة اقوال في دلالة
التضمن والالتزام قيل وضعيان وقيل عقليان ثالثها دلالة
التضمن وضعية ودلالة الالتزام عقلية واوجه هذه الاقوال
واعراب كلام المص هنا فيه ابحاث شتى وابحاث شريفة محلها
بها الشرح **فصل في مباحث الالفاظ** اعلم ان المنطقي
لا بحث له عن الالفاظ لكنه لما كثر الاحتياج الى التفهيم بالعبا[رات]
واستمر حتى كان التفكر يناجي نفسه بالفاظ متخيلة جعلوا
بحث الالفاظ مقدمة حيث انها تدل على المعاني بابا من المنطق

تبعا ولنا قدمه فقال مستعمل الالفاظ باعتبار دلالته
التركيبية والافرادية حيث يوجد اما مركب واما مفرد فالاول
وهو المركب ما اي اللفظ الذي دل توطية لما بعده وهو
يحترز به مع ذلك عن اللفظ المهمل كديز على راي من يسميه
لفظا جزيه يخرج ما لا جزء له كباء الجر ولامه وما له جزء
لا يدل كزيد وابكم وتابط شرا وعبد الله والحيوان الناطق
علاما واما ما يتوهم منه من دلالة الاجزاء الاعلام الاخيرة فانما ذلك
قبل جعلها اعلاما اما بعد تصييرها اعلاما فقد صارت دلالتها نسيا منسيا
وصار كل جزء منها كالزاي من زيد نص عليه بعض المحققين واما نحو
الاسلام علما اذا قصد واضعه الدلالة على الذات وعلى ان المسمى به تحت
في الدين فلا نسلم انه مفرد حتى يلزمنا اخراجه بل نلتزم انه مركب اذ ليس
التركيب والافراد الا بحسب قصد دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى
وقول الشيخ على جزء بضم الزاي معناه تتميم للكلام بذكر متعلقه فسقط
الاعتراض على الشيخ بان التعريف غير مانع لكونه اسقط من التعريف قيدا وهو
كون تلك الدلالة مقصودة ولكونه يدخل فيه نحو الاسلام علما وبقية
الابحاث تركها لمن يحققها بمباحثاته مثال المركب زيد قايم والحيوان
الناطق اذا لم يكن علما والمراد بالدلالة الدلالة على قانون الوضع اللغوي

حتى

يعني حتى لو اراد احد بالف اشارة مثلا لم يكن مركبا وان وضعا هو لذلك
والمركب ملتبس بعكس ما اي المفرد الذي تلا هو المركب اي تبعه
فهو اللفظ المستعمل الذي لا يدل جزؤه على جزء معناه فدخل فيه كل لفظ
لا يدل جزؤه فقد تقدمت امثلة ذلك وقدم تعريف المركب على تعريف المفرد
لان تعريف المركب بالايجاب والمفرد بالسلب ولا يعقل سلب الشيء الا
بعد تعقله والقسمة عند الشيخ ثنائية وعند بعض اهل المنطق ثلاثية مفرد وهو
ما لا يدل جزؤه على معنى ليس جزء معناه كالكم وعبد الله علما او على جزء
معناه الا ان دلالته غير مقصودة كحيوان ناطق علما ~~وعلى جزء~~ بناء على
خلاف ما حققناه ومؤلف وهو ما دل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة
ومركب كما لو في الميت بندا وسوغ الابتداء به وقوعه في معرض
التفصيل وقوله ما تلا عايد الموصول فيه الضمير المرفوع المستتر في تلا وقال
الشيخ وقولنا ما تلاه عايد ~~الموصول فيه الضمير المرفوع المستتر~~ محذوف لانه
متصل منصوب بفعل اه وبحث فيه بان ما اقتصر على المفرد وهو الذي تلا
المركب فيكون العايد ضمير الرفع ويجاب بانه يمكن ان يكون اطلاق
المولات على الاتصال ويكون المركب تلا المفرد بهذا المعنى اي اتصل به
والتقدير المركب بعكس المفرد الذي تلاه هو اي المركب اي اتصل به في البيت
السابق وهو على قسمين اعني بصدق الغير المفرد ا

شيء كزيد وهو مركب وهو ما يدل جزؤه على معنى ١٣

زيد وعمرو على جزء معناه بل المراد به المعنى الذي وضع هو بازائه
كالحيوان الناطق بالنظر للانسان ونحوه

بالنظر الى معناه **كلي او** بوصل الهمزة **جزئي** جمع العرق للضرورة
حيث وجدا اي وجدا فالالف للاطلاق **فمفهم اشتراك** بين افراده
بمجرد تعقله بحيث يصدق عليها **الكلي** الكلي مبتدا خبره مفهم واشتراك الجزئي
زيدا المشترك المشترك فيه بنوه مثلا فانه وان كان يشترك في معناه
افراد باعتبار ابوته لهم لكن الشركة هنا قد جرى اصطلاحهم فيها بانها
عبارة عن صدق ذلك المعنى على كثيرين ولذلك يقسمون الشركة الى
الاشتراك اللفظي والمعنوي ويريدون بالاول المشترك وبالثاني
الكلي وقسم الاقدمون الكلي الى ثلاثة اقسام ما لم يوجد منه شيء وما وجد
منه واحد فقط وما وجد منه افراد فجاء المتاخرون وقسموا كل قسم من الثلاثة
الى قسمين فصارت الاقسام ستة فقسموا الاول الى ما يستحيل وجوده كالجمع
بين الضدين والى ما يمكن وجوده كبحر من زيبق وقسموا الثاني
وهو ما وجد منه واحد فقط الى ما يستحيل وجود غيره معه كالاله والى
ما يمكن وجود غيره معه كالشمس وقسموا الثالث الى ما وجد منه افراد
متناهية **كالانسان** والى ما وجد منه افراد غير متناهية كصفة وجود
شيء ولا نبات فان افرادها غير متناهية اذ منها الصفات الوجودية
القديمة القائمة بذاته تعالى وقد دل على الدليل السنة على
انها لا نهاية لها واستحالة وجود ما لا نهاية له انما يثبت في حق

الحوادث

الحوادث ولم يجد هذا التمثيل لاحد وانما يمثلون له بحركة
الفلك على مذهب الفلاسفة من انها لا اول لها وهو مذهب باطل
ومعتقده كافر اجماعا ومثل له بعضهم بنعمة الله وليس بصواب لان
الكلام فيما وجد منه افراد بالفعل لا نهاية لها ونعمة الله لا نهاية
لها بمعنى اخراجي بالنظر لما يوجد منها ابد الاباد **وعكس**
وهو ما لا يفهم الاشتراك بالمعنى المتقدم **الجزئي** الجزئي
مبتدا موخر وعكس خبر مقدم وذلك كزيد فان مفهومه من حيث
وضعه للذات المخصوصة لا يفهم الاشتراك ولا عبرة بما يعرض
له من اشتراك لفظي لان المراد هنا الاشتراك المعنوي وقدموا
الكلي في النظم على الجزئي لاجل اعتنائهم به لانه مادة الحدود والبراهين
والمطالب غالبا بخلاف الجزئي ~~كالنحو~~ ولكن زاد عليهم بنكتة
اخرى وهي انه معرف بامر وجودي وهو كونه مفهم اشتراك والجزئي
بالسلب وسلب الشيء لا يعقل الا بعد تعقل وجوده وهم قد عرفوا
الكلي بالعدم اي بما لا يمنع نفس تصوره من صدقه على كثيرين **واولا**
وهو الكلي **للذات** اي الماهية **ان فيها اندرج فانسبن** اي انسب
الاول وهو الكلي للذات ان اندرج فيها بان كان جزءا منها فلا يصدق الذاتي
حينئذ الا على الجنس والفصل **او** بمعنى الواو اي وانسب **لعارض اذا**

خرج عن الذاتيات اي الماهية الا انهم ينسبون الي غير قياس فيقولون
في النسبة الي عارض عرضي فلا يصدق العرضي علي هذا الا علي الخاصة والعرض
العام وغيرهم من هذا النوع كالانسان والسطح بعض مثال الذاتي الحيوان
بالنسبة الي الانسان والفرس فانه داخل فيهما لتركب الانسان والفرس
فانهما داخل فيهما مثل الحيوان والناطق والفرس من الحيوان والصاهل
ومثال العرضي الضاحك بالنسبة الي الانسان لما ان تركب من الحيوان
والناطق فالضاحك خارج عنه والذاتي والعرضي لهم فيها اصطلاحات
كثيرة اشهرها ثلاث اصطلاحات الاول هو الذي درج عليه المص
الثاني ان الذاتي هو جزء الماهية المحمول والعرضي ما ليس
كذلك فالنوع علي هذا عرضي الثالث ان الذاتي ما ليس بخارج
عن الماهية والعرضي هو الخارج عنها فالنوع علي هذا ذاتي
واعترض بان الذاتي منسوب الي الذات فلو كان النوع ذاتيا
لزم نسبة الشي الي نفسه واجيب بانها نسبة اصطلاحية لا لغوية
ومن ثم لم يقل ذووي علي ما هو القاعدة وبان الذات كما تطلق علي
الحقيقة تطلق علي ما صدقها ونسبة الحقيقة الي ما صدقها صحيحة
واعلم ان المص نص علي ان اولا في البيت منصوب علي الاشتغال
فعل قال وهو الارجح لكونه قبل ذي طلب وبحث فيه بان اداة

الضاحك بالنسبة الي الانسان احسن بما قيل في توجيه
النسبة انه انما يسمي عرضيا لكونه منسوبا الي العرض
وهو الضحك العارض للانسان والمنسوب الي الضحك
يسمي عرضيا فلا فائدة قال الشيخ ق ل ان الضاحك
يسمي عرضيا لانه يعرض للذات لا ان العارض هو
الضحك لا الضاحك ه د ل ه

ومن ثم لم يقل ذووي اي لان اصل ذات ذوو
بتحريك الواو الاولي قلبت الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها

الشرط

15

الشرط لا يعمل ما بعدها فيما قبلها الا فيما استثني وليس هذا منه
فلا يفسر عاملا وقاء الجواب كذلك فيجب رفعه بالابتدا والمسوغ
التفصيل او عود الضمير والجواب ان قوله فانسبه مؤخر من تقديم
والاصل واولا انسبه للذات ان اندرج فيها فالفا زائدة فلا تمنع
كونه من الاشتغال وجواب الشرط محذوف لدلالة فانسبه المذكور
عليه ولو جعل فانسبه المذكور عليه ولو جعل فانسبه المذكور جوابا
ما صح ان يتعلق به للذات اذ لا يتقدم معمول الجواب علي الشرط
ثم اخذ في ذكر الكليات الخمس بقوله **والكليات** بتحقيق اليا
للوزن **خمسة دون انتقاص** ولا زيادة ووجه الحصر ان
الكلي اما ان يكون تمام الماهية او جزءا منها او خارجا عنها الاول
النوع كالانسان والثاني ان كان مساويا لها فالفصل كالناطق
او اعم فالجنس كالحيوان والثالث ان خصها فالخاصة والا فالعرض
العام وينبغي ان تعلم اولا ان السوال عن شي اما ان يكون عن حقيقته
او عن تمييزه عما اشتبه به واللفظ الموضوع للاول ما والثاني اي
والسوال عنها منحصر في اربعة واحد كلي نحو ما الانسان وواحد جزئي
نحو ما زيد ومتعدد متماثل الحقيقة نحو ما زيد وعمرو ومتعدد مختلفها نحو
ما الانسان والفرس والاجوبة عنها منحصرة في ثلاثة لان الجواب
عن الاول بالحد وعن الثاني والثالث بالنوع وعن الرابع

العرض

بالجنس اولها جنس وهو ما صدق في جواب ما هو على كثيرين
مختلفين بالحقيقة كالحيوان فما صدق جنس وفي جواب مخرج للعرض
العام لانه لا يقال في الجواب اصلا لانه ليس ماهية لما هو عرض له ولا
جزءها حتى يقال في جواب ما هو ولا مميزا لها حتى يقال في جواب اي
واضافة الجواب الى ما مخرجة للفصل قريبا او بعيدا وللخاصة مطلقا
وبمختلفين الخ مخرج النوع الحقيقي واما الجزئي فلك ان تقول ليس
الكلام الا في الكليات فلا يحتاج الى اخراجه ولك ان تخرجه بفي
جواب ما هو وسياتي ذكر مراتب الجنس وثانيها فصل وهو جزء
الماهية الصادق عليها في جواب اي شيء هو فجزء الماهية مخرج للنوع
والخاصة مطلقا والعرض العام كذلك والصادق عليها مخرج للجزء
المادي كالسقف للبيت وفي جواب اي مخرج للجنس مثاله الناطق
لانه اذا سئل عن الانسان باي شيء هو في ذاته كان الناطق جوابا
عنه لانه يميزه عما يشاركه في الجنس والفصل قسمان قريب
وهو ما يميز الشيء عن جنسه القريب كالناطق للانسان وبعيد
وهو ما يميز الشيء عن جنسه البعيد كالحساس للانسان ولا يلزم
كون الجنس فصلا لانه اذا اتي به في جواب اي شيء هو في ذاته
كان فصلا واذا اتي به جواب ما هو كان جنسا فله اعتباران

والكليات

والكليات تختلف بالاعتبارات وثالثها عرض عام وهو الكلي الخارج
عن الماهية الصادق عليها وعلى غيرها فالكلي جنس والخارج عن
الماهية مخرج للجنس والفصل والنوع والصادق عليها وعلى غيرها
مخرج للخاصة والعرض العام اما لازم او مفارق كالتنفس بالقوة
والفعل بالنسبة الى الانسان والفرس ونحوهما لانه بالقوة او بالفعل
خارج عنهما ورابعها نوع وهو ما صدق في جواب ما هو على
كثيرين متفقين بالحقيقة فما صدق جنس وفي جواب مخرج للعرض
العام واضافته الى ما مخرجة للفصل والخاصة وعلى كثيرين مخرج الجزئي
ومتفقين بالحقيقة الجنس والمراد بكونه صادقا على كثيرين انه صادق
عليها سواء جمعت في السؤال نحو ما زيد وعمرو وبكر او افرد بعضها نحو ما زيد
وعمرو بخلاف الصدق في تعريف الجنس فانه لا يصح الا اذا جمعت والمعرف
بما ذكر هو النوع الحقيقي واما الاضافي فهو الكلي المقول على كثيرين
في جواب ما هو المندرج تحت جنس بينهما عموم وخصوص من وجه
يجتمعان في النوع السافل كالانسان فانه نوع اضافي لاندراجه تحت
جنس وهو الحيوان وحقيقي لصدق تعريفه عليه وينفرد الاضافي في
السافل كالحيوان والمتوسط كالجسم فان فوقهما جنسا وهو الجوهر
وينفرد الحقيقي في النوع البسيط كالنقطة لعدم اندراجها تحت جنس

المجنس

والالزم تركيبها وخامسها خاص بتحقيق الصاد اي خاصة ورسمه
بحذف السا للضرورة وهي الكلي الخارج عن الماهية الخاص بها
فالكلي جنس والخارج عن الماهية يخرج عنه الجنس والفصل والنوع
والخاص بها يخرج العرض العام والخاصة قد تكون للجنس كالماشي
للحيوان وقد تكون للنوع كالضاحك للانسان وكل خاصة نوع
خاصة لجنسه ولا عكس وهو ايضا اما لازمة او مفارقة كالضاحك
بالقوة والفعل للانسان وهاهنا ابحاث وتعريفات تركتها
وتجنبا التطويل واول تسدا والنوع التفصيل وهو الجنس
ثلاثة بلا اشتطاط اي زيادة والاصل لا شطط بتقديم حرف
حرف النفي على حرف الجر لان حرف النفي اصله التصدير
قد حلفت عن محلها تزيينا للفظ جنس قريب وهو
لا جنس تحته وفوقه الاجناس ويسمى الجنس السافل كالحيوان
فليس تحته جنس بل انواع حقيقية او جنس بعيد وهو ما لا
جنس فوقه وتحته الاجناس ويسمى العالي كالجوهر بناء على
جنسيته وهذا عند الاطلاق اما اذا اريد البعد النسبي
فيقال الجنس اما بعيد بمرتبة كالجسم النامي او بعيد بمرتبتين
كالجسم المطلق وهكذا او جنس وسط وهو ما فوقه جنس
وتحته جنس كالجسم وترك الجنس المفرد لانه لم يظفر له بمثال
ومثل له بعضهم بالعقل بناء على جنسيته فصل

في نسبة

في نسبة اللفظ الى معناه و نسبة معنى لفظ الى معنى
لفظ اخر نسبة الالفاظ للمعاني اي مع المعاني على ان
اللام بمعنى مع كقوله

فلما تفرقنا كاني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

والمراد بالمعنى ما يعنى اي يقصد فيشمل الافراد ومتعلق
النسبة محذوف اي لبعضها والتقدير ونسبة الالفاظ والمعاني
لبعضها البعض وانما احتجنا الى هذا لان التواطي والتشكيك
كل منهما ليس نسبة لفظ الى معنى بل نسبة المعنى الى افراده
خمسة اقسام بلا نقصان ولا زيادة لان اللفظ اما كلي
او جزئي والاول ان كان معناه واحدا فان كان مستويا
في افراده فالنسبة بينه وبين افراده تواطي كالانسان
فان معناه لا يختلف في افراده والا بان اختلف فيها فالنسبة
بينهما تشكك ويقال تشكيك كالنور فانه في الشمس اقوى
منه في القمر ويسمى اللفظ في الاول متواطيا لمعناه وفي الثاني
مشككا لمعناه واذا نظر بين معنى اللفظ ومعنى لفظ اخر
فان لم يصدق احدهما على شيء مما صدق عليه الاخر فالنسبة
بينهما تخالف اي تباين كالانسان والفرس ويسمى معناهما

من بيني وكذا اللفظان بتغا لهما او اللفظ المفرد ان عدد
الواضع معناه فالنسبة بينه وبين ما له من المعاني
هو الاشتراك كالجمد على وزن منبر وضع للطريق لطرق
الثوب وللقدح الذي يكال به وكعين وضع للباصرة وللجارية
وسوا تعدد وضعه من لغة واحدة او من لغات مختلفة نص
عليه الفخر في الملخص عكسه الترادف اي الترادف ان يكون
اللفظ متعددا والمعنى واحد كالانسان وبشر فانهما
موضوعان للحيوان الناطق واللفظ المستعمل اما طلب
ان افاد طلبا كاضرب او خبر ان احتمل الصدق فان كان
الطلب طلب ترك فهو النهي كلا تضرب او طلب فعل
فهو الذي قسمه المص بقوله وأول ثلاثة ستذكر فهو
ان دل بذاته على الطلب امر حال كونه مع استعلا اي طلب
العلو بان يكون الطالب مظهرا له سواء كان عاليا في نفس
الامر ولا وعكسه وهو الطلب في اظهار الخضوع دعاء
[illegible] الطلب في حال التساوي فالتماس وقعا بالف الاطلاق
والفاصلة في الخبر وقد تسمى الثلاثة كلها امرا وسكت عن
تقسيم طلب الترك لانه لم ينقل ان الطلب اذا كان مع استعلا

امر او شي ويحتمل انه ادرجه في الامر بناء على ان طلب
الترك طلب فعل الضد والخلاف في انه هل يشترط الاستعلا
او العلو وهما او لا يشترط شي منهما مشهور في الاصول
وخرج بقولنا فيما تقدم ان دل بذاته على الطلب دلالة المركب
في قولنا انا العطشان كذا لست معه ما على طلب التمكن من
الما فان دلالة هذا المركب على طلب فعل المواساة بالما ليست
من ذاته اي ليست من جهة وضعه اذ الذي يدل عليه هذا
المركب بحسب الوضع ان قلنا ان المركبات موضوعة انما هو
حصول العطش له وانما دل على الطلب بطريق الكناية بقرينة
وجود الما مع المخاطب فلا يسمى بهذا الاعتبار امرا ولا دعاء ولا
التماسا وبقي قسم اخر ليس بطلب ولا خبر كالتمني والترجي
والقسم وحده بدون جوابه والندا وصيغ العقود والاستفهام
ويسمى هذا في الاصطلاح تنبيها والاقرب الى التحقيق انما دل
على الطلب مفردا كما ذهب اليه الابياري وهو موافق لاصطلاح
النحويين فان فعل الامر عندهم من اقسام الفعل الذي هو من
اقسام الكلمة والكلمة ما وضعت لمعنى مفرد فيلزم ان اقسامها
كذلك هذا حاصل ما قاله الامام السنوسي في شرح ابن عرفة

الله صورة كلام شيخنا الحروفي سوى

جوابه على الحديث المروي عنه صم النبي تال

ون المجهولات فقاله رحمه الله اقول ذكر اهل الكشف

ارادة النجم ويحتمل ارادة

لما اسم منها المجهول فيحتمل [illegible] اخر الزمان والله اعلم واعتر خمسه

ان النجم لها [illegible] الان بقرينة قوله في اخر الزمان وما استفاده

عصوم النبي المشهورة [illegible] فقط بالكلية [illegible] الناس عما يعقلون

مقيس الاجماع الشيخ باطوف فقال الاحتمال الاخير انما خاطب [illegible] في لغة العرب للمجهول فنا على التي

ذكر اخر الزمان بدلا وجه له فهو مردود بانه صم [illegible] اذ ليس في شرب المجهول

هنا صاحب [illegible] المجهول الا النجم [illegible] لا فيه

البتة لاهل زمانه لا يفهمون ولا يعقلون من لفظ المجهول الا النجم

وينبغي حمل التخصيص باخر الزمان على اجتماع تلك الاوصاف

وهذا على انه يشترط في المركب جزات ماديات اما على كونه
يكفي جزا مادي وجزا صوري تفعل الامر مركب لانه يدل
على الحدث بمادته وعلى الزمن بصورته ولم يذكر المصنف
هذا الفصل الا لتميز الخبر عن غيره لانه المبحوث عنه عند
المناطقة **فصل في بيان الكل والكلية والجزء وا**
لما ذكر الكلي والجزئي اشتبها بما شاركهما في المادة وهو
الكل والكلية والجزء والجزئية **الكل حكمنا على المجموع**
من حيث هو مجموع نحو كل رجل من بني تميم يحمل الصخرة العظيمة
اي مجموعهم لا جميعهم اذ قد يكون فيهم من لا يقدر عليها ونحو
ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية الا ان الحكم في الثاني
ثابت لجميعهم بخلاف الاول وكقوله صلى الله عليه وسلم ما معناه
كل ذلك لم يكن لذي اليدين لما قال له ذو اليدين اقصرت
الصلاة ام نسيت يا رسول الله فهذه رواية بالمعنى والمروي
انه صلى الله عليه وسلم قال كل ذلك لم يكن قال سيدي سعيد
ما حاصله ان هذا التمثيل جار على تاويل مرجوح والراجح
انه من باب الكلية اي لم يقع واحد منهما لان السوال بام عن
احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما في اعتقاد السائل

نحوابه

كما نبه عليه الاول في شرحه [illegible]

19

فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما لا بنفي المجموع منهما لانه لم
يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا
لكل منهما ولانه قد روي انه لما قال النبي صلى الله عليه وسلم
كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم
يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد
كان فلو لم يكن لانه انما ينافي نفي كل منهما لا نفيهما اذ
الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا للسلب الجزئي ولان تاخير
النفي عن كل لعموم السلب بخلاف تقدمه عليها فلسلب العموم
اه وهذا بيان للتحقيق في معنى الحديث ويجاب عن المولف
بان البحث في المثال ليس من دأب الفحول **وحيثما لكل فرد**
اي عليه **حكما فانه** اي الحكم او القضية المشتملة عليه
بتاويلها بالقول **كلية قد علما** نحو كل نفس ذائقة الموت ولا اله الا
الله **والحكم للبعض** اي عليه **هو** اي الحكم او القضية
المشتملة عليه بتاويلها بالقول **الجزئية** نحو بعض الانسان
كاتب وبعض الحيوان ليس بانسان **والجزء معرفته جلية**
وهو ما تركب منه ومن غيره الكل كالحيوان فانه جزء من
الانسان والسقف بالنسبة للبيت **فصل في المعرفات**

قوله لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا اذ لو اعتقد ذلك لقال افقصرت الصلاة ونسيت بالعطف بالواو لا بام اه ك

لم

جميعا

قوله ولان تاخير النفي عن كل لعموم السلب وقد نظمها الا... في الكبير بقوله ... اذا تقدمت نفيا فقد ... وسم مثل ذا كل اذا تقدمت نفيا ... للسلب كليا اجعلا عموم سلبهم وعكسه سلب العموم فاحتفظ وحصلا

قوله نحو كل نفس فكل ومن وجميع وعامة وما وباقي الموصولات ونحوها في الكلية في القضية المحكوم فيها على كل فرد فرد موجبة كانت او سالبة تمام مثل الشيخ اه كرب

جه معرف ويسمي تعريفا وقولا شارحا لشرحه الماهية
وتعريف المخاطب بها ومعرف الشي ما يقتضي تصوره امتيازا
عن غيره كالحد عند الاصوليين معرفا مبتدا حذفت منه ال
للوزن كما ذكره الشارح على ثلاثة قسم احدها حد تام وناقص
وثانيها رسمي منسوب الي الرسم بالمعني اللغوي وهو الاثر
منسوب الي الرسم المصطلح عليه لئلا يلزم نسبة الشي الي نفسه
ويقال له ايضا تام وناقص وثالثها لفظي علم لانه
منسوب الي اللفظ المطلق فهو من نسبة الخاص الي العام وزاد
بعضهم التعريف بالمثال وبالتقسيم والحقوات هذه الثلاثة
داخلة في الرسم لانها تعاريف بالخواص فالحد التام بالجنس
القريب وفصل كالحيوان الناطق بالنسبة الي الانسان وتعريفا
اما كونه حدا فلان الحد لغة المنع وهو مانع من دخول
الغير فيه واما كونه تاما فلذكر جميع الذاتيات فيه ويشترط
في تمام الحد تقديم الجنس على الفصل والرسم التام بالجنس
القريب وخاصة شاملة لازمة حال كونهما معا كقولك الانسان
حيوان ضاحك اما كونه رسما فلان الرسم لغة الاثر والخاصة
من اثار الحقيقة الدالة عليها واما كونه تاما فلشبهه بالحد

رسم وهو ايضا تحج

وزاد بعضهم الحدود قد جمعها الشيخ ابو العباس الفاسي اذ ذكرها
معرف وزيد في المعرفات المثل منه اكثر التقسيم فيما يعلم
ان واللفظي وذو التمام والنقص سبعة منها اضافة م كا ب

التام

الغرض من التعريف شرح الماهية وتمييزها ولا يفيد العرض العام واجيب بان العرض العام ساقط عن الاعتبار
يفيد من التمييز وزيادة بعض الشرح فلا حاجة اليهما معه لكن ببركة التركيب الخاصة مع الفصل ساقط ايضا لانه يفيد

التام من حيث انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بامر مختص
وناقص الحد بفصل وحده قريب وحده كالانسان ناطق
او به مع جنس بعيد لا قريبا وقيدنا كالانسان جسم ناطق
اما كونه حدا فلما مر واما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع الذاتيات
فيه وناقص الرسم بخاصة بالقيد السابق فقط نحو الانسان
ضاحك او بها مع جنس ابعد بالتنوين للعرض اي بعيد
قدار بنفط الانسان جسم ضاحك اما كونه رسما فلما مر واما
كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع اجزاء الرسم التام ومثل المذكورات
تمام حدود ها فلو ابدلت الجنس القريب والبعيد او
الفصل بحده كالجسم النامي الحساس المتفكر بالقوة وكالجسم
النامي الحساس الناطق وكالحيوان المتفكر بالقوة لم يختلف
الحكم وبقي التعريف بالعرض العام مع الفصل كالماشي الناطق
بالنسبة للانسان او مع الخاصة كالماشي الضاحك او بالفصل
معها كالناطق الضاحك والاكثرون على ان الاول والثالث
حدان ناقصان والثاني رسم ناقص وفهم من كلام المصنف
ان الحد لا يكون الا للماهية المركبة لتركبه من الذاتيات فلا تعرف
الا بالرسوم وعلم ايضا ان التعريف لا يكون بغير القول كالاسم

بيانات

نادرة
نقل عن بعض اهل الكلام انه اختلف في حكم الحد
على ثلاثة مذاهب فقيل انه واجب اذ لا يعلم
المحدود الا بالحد وبعض الحدود واجبة اذ
ما لا يتوصل الي الواجب الا به فهو واجب وقيل
ليس بواجب لانه قد يعرف المحدود مع الجهل
بالحد لان من الاشياء ما لا حد له وهو اربعة
الوجود المطلق والعدم والحال والاضافة
وقد نظمتها في قولي
اضافة والحال والوجود وعدم ليس لها حدود
وقيل كل مسئلة لا يتوصل المكلف الي معرفة التوحيد
والنبوة فيها الا بعد علمه بتحديدها فالحد فيها واجب
وما سواها فلا يجب ه كبيره

والمخطوما بتعريف لفظي لدبيم شهر اي وما شهر عندهم
بالتعريف اللفظي هو تبديل لفظ بلفظ ايرد فواله اشهر
منه عند السامع كما يقال اما البر فيعرف بانه القمح وخرج بالرديف
فصل المعرف وخاصته وقد قدمنا ان التحقيق انه ليس خارجا عن
الرسم لانه تعريف بالخاصة مثلا لفظ القمح في المثال خاصة من
خواص البر وكذا التعريف بالمثال نحو الاسم كزيد والعلم كالنور
لان التعريف فيه بخاصة الشي التي وقعت باعتبارها كذا
المختصة به اذ المعني الاسم ما يشبه زيدا وكذا التعريف بالتقسيم
كما تقدم في معرف الشي انه ما يقتضي تصوره واشتراط عن
غيره لان التقسيم خاصة من خواص المقسم وشرط كل اي كل
من المعرفات من الحدود والرسم واللفظي بالنظر الي المعنى
ان يرى مطردا اي كلما وجد وجد المعرف فلا يدخل فيه شي من
غير افراد المعرف فيكون مانعا منعكسا اي كلما وجد المعرف وجد
هو فلا يخرج عنه شي من افراد المعرف فيكون جامعا فلا
يكون اعم كجسم نام حساس متحرك بالارادة في تعريف
الانسان والاكان غير مانع ولا اخص كمتفكر بالقوة في تعريف
الحيوان والاكان غير جامع وبالنظر الي اللفظ شرط كل ان

يرى

[illegible]

قوله والاكان غير مانع اي لان المعرف يوجد بالحمار
والفرس مثلا فيوجد التعريف في تلك الافراد اي
الفرس ونحوه ولا يوجد المعرف وهو الانسان
فيدخل في التعريف ما ليس من افراد المعرف فلا يكون
~~والاكان غير جامع~~ كمتفكر بالقوة
في تعريف الحيوان اي فيوجد بالفتح وهو الحيوان في الفرس
ولا يوجد التعريف الذي هو المتفكر بالقوة

يرى ظاهرا ان يرى ابعد اي اخفي من المعرف كالنار جسم
كالنفس ولا مساويا للمعرف في الخفا نحو المتحرك ما ليس بساكن
ولا مجوزا بضم الواو مصدر قال المصنف اي ولا بلفظ يتجوز فيه فهو
علي حذف مضاف بلا قرينة معينة للمراد بما تجوز علي صيغة المبني
للمجهول اي تجوز بها عن غيره كتعريف البليد بالحيوان الناهق
فلا يجوز الا اذا لقرينة معينة كقولنا حيوان يدخل الحمام
ويصلي وبقولي معينة للمراد سقط الاعتراض بان المجاز لا بد له
من قرينة لكونها ماخوذة في تعريفه فلا معني لاشتراطها هنا
هنا لان الذي اخذ في تعريف المجاز هو القرينة المانعة عن
ارادة الموضوع له اللفظ وهي غير المعينة لما اريد باللفظ
ولا ان يرى محددا اي يعلم بمحدود اي معرف بالفتح كتعريف
الشمس بانها كوكب نهاري مع ان النهار تتوقف معرفته
علي الشمس لانها ماخوذة في تعريفه وهذا يختلف باختلاف
المخاطب فاذا كان المخاطب يعلم النهار من جهة اخري صح
التعريف ومثل ذلك ايضا تعريف العلم بانه معرفة المعلوم لان
المعلوم معرفته متوقفة علي معرفة العلم واجيب باجوبة
فاسدة والحق في الجواب ان المراد من المعلوم ذاته فقط

اي لا باعتبار المعلومية فكانه قبل العلم معرفة الامر الكسبي فلا
دور وظاهر كلام المص ان كلا من المذكورات يمكن ادخاله في
وهو ظاهر نعم الدور لا يتاتى في الحد لان معرفة الجزء من حيث
ذاته لا تتوقف على معرفة الكل ولا مشترك ... المعينة للمراد
حد الا اذا اريد به كل منهما وضع له فيجوز كتعريف القضية بانها
قول الخ والقول مشترك بين الملفوظ والمعقول فهو جائز لان
المراد به كل منهما والممتنع كتعريف الشمس بانها عين الا اذا وجد
قرينة معينة وعندهم اي المناطقة وخصهم لانهم الباحثون
عن ذلك فعند غيرهم كذلك او الضمير عائد على العلماء مطلقا
... المردودات تدخل الاحكام في الحدود ...
اي الرسوم لان الحكم على الشيء فرع عن تصوره كقولنا الفاعل
هو الاسم المرفوع وهذا اذا جعل الحكم جزءا من الرسم بان
تتوقف معرفة المرسوم عليه اما اذا جعل خارجا عن الرسم فيجوز
وبه يجاب عن الامام ابن مالك في قوله الحال وصف فضلة
منتصب المبين ولا يجوز في الحدود ذكر او التي للتقسيم
وجائز ذكرها في الرسم قادرها ... كما تقدم في المعرف
للشيء انه ما يقتضي تصوره او امتيازه عن غيره وتمتنع اذا

قوله وهو ظاهر اي وان كان ابن الحاجب مشى على ان التعريف بالاعم والمساوي يختص بالرسم ... ...

كانت

كانت للشك او الابهام فيهما لانتفاء التمييز معهما ولم ينفرد
المص بهذا بل نقله الزركشي في مقدمته عن الاصبهاني
ونقل الشيخ زكريا في شرح لبابه ويجوز ذكرها في الحقيقي
بجعلها للتقسيم والتنويع كما في تعريفهم النظر بانه الفكر
المؤدي الى علم او غلبة ظن فتعدد شركة العلم والظن
في كون النظر يؤدي اليهما ولم يرد ان الحد اما هذا واما
هذا على سبيل التشكيك او الشك بل بمعنى ان قسما من الحد و
حده كذا او قسما اخر حده كذا فهما في الحقيقة حدان لقسمين
متخالفين من الحقيقة ادمج بعضهما في بعض وقد ذكره الجرجاني
في شرح المواقف وللمص ان يمنع كون تعريف النظر السابق حدا
لان التادية الى علم او ظن امر خارج عن حقيقته ولو سلم
فهما في الحقيقة حدان والمنع انما هو في الحد الواحد.
باب في القضايا جمع قضية من القضاء وهو الحكم لا
تتضمن الحكم واحكام وهي التناقض والعكوس ما واقعة
على اللفظ وهي كالجنس تشمل الاقوال التامة والناقصة
احتمل الصدق حذف الكذب لقبحه والعلم به وتادبا في
كلام الله وكلام رسوله وهذا مخرج لنحو زيد وعمرو لانه اخرجه

انها

مسئلة قد يطلق الحد على المعرف مطلقا وهو كثير الاستعمال بل هو اصطلاح الاصوليين ويكون اطلاقه على اقسام المعرف من باب المشكك او من باب المشترك والحد الناقص يصدق

... الذاتيات كلها لم يكونا حديث وان ذكرت كلها في احدها دون الاخر كان احدهما تاما والاخر ناقصا وقيل يوجد ... بالمطابقة والتضمن وهو ضعيف لانهما في الحقيقة حد واحد ...

[illegible] اقسام الخبر [illegible] ما يحتمل الصدق والكذب [illegible] معصوما نحو قام زيد وما يحتملها لذاته مع تعين صدقه للخبر كخبر الرسل او العقل كالاربعة زوج او كذبه [illegible] للمخبر
اذا وللعقل كالواحد زوج [illegible]

ما يحتمل لا لذاته كالانشاآت من الامر والنهي وغيرها كالا
ستفهام المتمني لذاته وان احتمل ذلك للازم بحسب القرينة وهو
انما يحتمل لا يحتمل لذاته اي مدلوله المطابقي وهو طلب
السقي ودخل المقطوع بصدقه من الاخبار وكذا المقطوع
بكذبه منهما جزيئتهم اي المناطقة قضية وخبرا بالنصب
علي الحالية وشمل القضية اللفظية والعقلية وتسمي مقدمة
ان كانت جزء قياس ودعوي ان افتقرت الي دليل ومطلوبا
عند الشروع في الاستدلال ونتيجة اذا انتجها الدليل
ثم للترتيب الذكري فقط [illegible] فهي
الاولي [illegible] وهي ما ليس طرفاها مفردين ولا في قوتهما
والثانية حملية وهي ما طرفاها مفردين او في قوتهما نحو زيد
كاتب وزيد قايم ابوه والمراد بالمفرد ما يقابل الجملة وسميت
حملية باعتبار طرفيها المحكوم به شبه بالشي المحمول علي الاخر
والمقسم [illegible] وهي الحملية قسمان الاولي كلية اراد بها هنا
ما موضوعها كلي سوا كانت مسورة اولا ليصح التقسيم الاتي
والثاني شخصية وهي ما المحكوم عليه فيها معين كقولنا
زيد كاتب سميت بذلك لتشخص موضوعها وتسمي مخصوصة

لخصوص

٢٣

لخصوص موضوعها [illegible] القسم وهو الكلية اي ما موضوعها
كلي اما [illegible] نحو كل انسان حيوان وسميت مهملة لاهمال
بيان كمية الافراد فيها والسور وهو الدال علي كمية افراد
الموضوع كلها او بعضها وهذا في الحملية لان الكلام فيها
وسمي سورا تشبيها له بسور البلد المحيط بكله او بعضه والسور
كلي او جزئي وكل منهما اما موجب او سالب فصارت الاقسام
اربعة واليه اشار بقوله واربع حذفت التا وان كان المعدود
مذكرا للضرورة كما قال المولف او علي مذهب من يجوز ذلك
اقسامه اي السور حيث جري لان التسوير اما ان يقع
بكل ونحوه من الالفاظ الدالة علي الاحاطة بجميع الافراد
في الايجاب ككل وجميع وعامة نحو كل انسان كاتب وتسمي
القضية بهذا الاعتبار مسورة وكلية او ببعض ونحوه مما
يدل علي الاحاطة ببعض الافراد في الايجاب نحو بعض
الانسان كاتب وتسمي القضية بهذا الاعتبار مسورة وجزئية
او بلا شي ونحوه مما يدل علي الاحاطة بجميع الافراد
في السلب كلا واحد ولا ديار نحو لا شي من الانسان
بحجر وتسمي القضية بهذا الاعتبار مسورة وكلية ايضا كما

ولعل [illegible] السور نحو
الانسان حيوان [illegible]

وليس بعض ونحوه مما يدل علي الاحاطة ببعض الافراد
في السلب نحو ليس بعض الحيوان بانسان وليس كل حيوان
بفرس وليس جميع الحيوان بناهق وبعض الحيوان ليس بناطق
وتسمي القضية بهذا الاعتبار ايضا مسورة وجزئية كما مر والي تعين
الاسوار اشار بقوله وكمها جلا اي اظهر الاحاطة بجميع الافراد
او بعضها وكلها اي كل تلك القضايا الاربع وهي الشخصية والمسـ
بقسميها والمهملة اذ تقدم التصريح بها في قوله كلية مخصوصة
والاول اما مسور واما مهمل موجبة وسالبة الواو للتقسيم فان
القضايا الاربعة باعتبار ما تسمي السور بالكلي والجزئي والشخـ
والاهمال اربعة تضرب في اثنين الموجبة والسالبة فهي
اذا الي ثمانية اي راجعة وهي الشخصية الموجبة
نحو زيد حيوان والسالبة نحو زيد ليس بكاتب والمهملة
الموجبة نحو الانسان حيوان والسالبة نحو الحيوان
ليس بانسان والكلية الموجبة والسالبة والجزئية الموجبة
والسالبة وتقدم التمثيل لهذه الاربعة والمهملة في قوة
الجزئية والشخصية في حكم الكلية ولذا جاز جعلها كبري
في الشكل الاول والثاني نحو هذا زيد وزيد وزاد بعضهم

قسما

قسما اخر سماه الطبيعية وهي التي لم تبين فيها كمية الافراد
ولم تصلح لان تصدق كلية ولا جزئية نحو الانسان نوع و[illegible]
والحيوان جنس والحق انها داخلة في الشخصية لان الحكم
فيها علي معني متشخص في الذهن مخصوص لم يعتبر فيه
عموم وللقضية ثلاثة اجزاء فالجزء الاول في المرتبة وان
ذكر اخرا وهو المحكوم عليه لان الاصل في المحكوم التقديم نحو
زيد في قولك زيد قائم او قام زيد هو الموضوع اي يسمي
به في الحملية لانه وضع ليحكم عليه بشي والجزء الاخر يكن
الخ اي الاخر في الرتبة وان قدمت ذكرا اولا وهو المحكوم
به اذ الاصل فيه التاخير نحو قائم وقام في المثالين
السابقين وهو المحمول اي يسمي به لحمله علي شي ما ذكر منهما
بالسوية اي مصطحبين في الذكر بمعني انه لا ينفرد احدهما
عن الاخر بل يذكران معا والمراد انهما مستويان في ان كلا
منهما وضع له اسم والجزء الثالث النسبة الواقعة بينهما
واللفظ الدال عليها رابطة لدلالته علي النسبة [illegible] الرابطة
والرابطة تارة تكون اسما كلفظة هو وتسمي رابطة غير
زمانية وتارة تكون فعلا نحو [illegible] ككان وتسمي

رابطة زمانية وقد تحذف الرابطة كثيرا في لغة العرب
اكتفاء عنها بالاعراب والربط اللفظي وتسمى الحملية حينئذ
ثنائية وعند التصريح بالرابطة ثلاثية فان صرح بالجهة
ايضا فرباعية ولا تسمى عند التصريح بالسور خماسية لان
معنى السور ليس لازما للقضية واعلم ان كل واحدة من
القضايا الثنائية المتقدمة ان جعلت اداة السلب جزءا من
محمولها سميت معدولة والا سميت محصلة ووجودية فترجع القضايا
الثنائية الى ستة عشر من ضرب اثنين في ثمانية وسميت الاولى
معدولة لان اداة السلب عدل بها عن اصل مدلولها وهو قطع
النسبة وجعلت جزءا من المحمول فاذا قلت الانسان هو ليس
بكاتب فاداة السلب جزء من المحمول وبها صار المحمول لعد
لتاخرها عن الرابطة وقد تكون اداته جزءا من الموضوع
نحو كل لا حيوان جماد فتسمى القضية معدولة الموضوع او جزءا
منهما فتسمى معدولتهما نحو كل لا حيوان هو لا انسان هذا في
ومثال السالبة المعدولة المحمول نحو زيد ليس هو لا عالم
فاداة السلب الاولى ليست جزءا من المحمول بل هي لقطع
النسبة لتقدمها على الرابطة والثانية جزء من المحمول ومثال

المعدولة

المعدولة الموضوع فقط لا شيء من غير الحيوان بانسان ومعدولتهما
نحو ليس غير الحيوان بغير جماد والتحقيق ان الموجبة ان كان محمولها
موجودا في الخارج اقتضت وجود الموضوع نحو زيد قائم والا فلا
نحو زيد ممكن او معلوم او مذكور او غير عالم وقد جرت عادة
القوم ان يعبروا عن الموضوع بج وعن المحمول بب فيقولون
كل ج ب دون كل انسان حيوان مثلا للاختصار ولدفع توهم
انحصار جزئيات الاحكام في مادة واعلم انه لا بد لنسبة القضية
من كيفية في نفس الامر وتسمى مادة واللفظ الدال عليها جهة فان
ذكر في القضية سميت موجهة وتلك الكيفية هي الضرورة والا مكان
والدوام والاطلاق وعدد المتأخرون القضايا باعتبارها الى
ثلاثة عشر ترجع الى اربعة اقسام الاول الضروريات
الخمس الضرورية المطلقة والمشروطة الخاصة والوقتية والمنتشرة
الثاني الدوائم الثلاث الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية
الخاصة الثالث الممكنات الممكنة العامة والممكنة الخاصة
الرابع المطلقات الثلاث المطلقة العامة والوجودية اللادائمة
والوجودية اللاضرورية وبيان هذه القضايا وتمييز بسيطها
من مركبها مذكور في المطولات وقد افردنا ذلك وما يتعلق

العامة والمشروطة

به بمنظومة وذكرها قليل راجع اليهما ولعل المص تركها لعدم لزوم
ذكرها في جميع اللغات وانما يلتزم ذكرها الفرس كما ذكره الامام
السنوسي مع ان لغة العرب تستغني عنها بالاعراب وتركه ايضا
المعرفات لعدم كثرة نفعها وانما تذكر تدريبا للطلبة وامتحانا لها
ولما فرغ من تقسيم الحملية اخذ في بيان الشرطية واقسامها
فقال وان على التعليق اي ربط احدى القضيتين بالاخرى
وعلى بمعنى الباء قيها اي القضية قد حكم اي حكم فيها بالربط
المذكور فانها شرطية وانما جعلنا التعليق بمعنى الربط المذكور
لانه لا بد من جعل كلامه شاملا للمنفصلة والمتصلة لانه سيقسم
الشرطية اليهما والربط المذكور في المتصل ظاهر وفي المنفصل
باعتبار انه قد وقع الربط بين جزئيها بالعناد اي كل منهما
لا ينفك عن معاندة الاخر وانه لا يصح الاقتصار على احدها
فلا تقول العدد اما زوج وتسكت ويصح كون التعليق باقيا
على معناه ويراد ان الشرطية ما حكم فيها بالتعليق صريحا
او استلزاما فتدخل المنفصلة لان ثبوت احد طرفيها متوقف
على انتفاء الاخر وانتفاء احدهما متوقف على ثبوت الاخر
وتنقسم ايضا كما تنقسم الحملية الي ما مر الي شرطية متصلة

نحو



نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وسميت شرطية
لوجود اداة الشرط فيها ومتصلة لاتصال طرفيها صدقا ومعية
في الربط المتقدم شرطية منفصلة نحو اما ان يكون
العدد زوجا او فردا وفي قولنا ومثلها في الربط اشارة الى
ان تسميتها شرطية تجوز باعتبار الربط الواقع بين طرفيها
بالعناد وهي الحقيقة اصطلاحية وتسميتها منفصلة لوجود
حرف الانفصال فيها وهو اما مثلا الذي يصير القضيتين قضية
واحدة والانفصال عدم الاجتماع في الصدق او في الكذب
او فيهما معا كما ياتي جزاها اي الجزء الاول والثاني
في المتصلة والمنفصلة مقدم وتالي اي الجزء الاول في الذكر
في المنفصلة وفي الرتبة في المتصلة يسمى مقدما وان ذكر اخرا
في المتصلة والجزء الثاني كذلك يسمى تاليا وان ذكر اولا في
المتصلة نحو النهار موجود ان كانت الشمس طالعة اما المنفصلة
فلا ترتيب بين جزئيها الا في الذكر فايهما ذكرته اولا فهو
المقدم وايهما ذكرته اخرا فهو التالي اما بيان ذات الانفصال
اي المنفصلة فـ... او ... اي اقتضت
اي تصاحب الجزئين المقدم والتالي سواء كان تصاحبهما على

وجه اللزوم وتسمي اللزومية وهي التي حكم فيها بصدق قضية
علي تقدير صدق اخري لعلاقة بينهما توجب ذلك وهي
ما يستلزم المقدم التالي كالسببية بان يكون المقدم
سببا في التالي نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
او مسببا عنه كما لو عكست هذا المثال او يكونا مسببين عن سبب
اخر نحو ان كان النهار موجودا فالعالم مضي اذ وجود النهار
واضاءة العالم مسببان عن طلوع الشمس وكالتضايف نحو ان
كان زيد ابا بكر فبكر ابنه او كان لا علي وجه اللزوم وتسمي
القضية اتفاقية وهي التي يحكم فيها بذلك لا لعلاقة توجب
بل لاتفق انهما وجدا معا نحو ان كان الانسان ناطقا فالحمار
ناهق اذ لا علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار
حتي يستلزم احدهما الاخر بل اتفق انهما وجدا معا وانما
قررنا التلازم في كلام الناظم بالتصاحب ليشمل كلامه الاتفاقية
فانها متصلة ولا تلازم بين جزئيها واعلم انما ذكره
المص هو في الموجبة لانها هي التي يحكم فيها بالصحبة واما
السالبة نحو ليس ان كان هذا انسانا كان حجرا فتسميتها متصلة
اولزومية لمشابهتها الموجبة والا فهي ليس فيها اتصال

قوله كما لو عكست هذا المثال
بان قلت كلما كان النهار
موجودا فالشمس طالعة فالمقدم
وهو ما كان النهار موجودا
مسبب عن التالي وهو الشمس
طالعة اه اقول انه جعل
بان التالي وان كان متأخرا
في اللفظ لكنه مقدم رتبة
كما تقدم في الشرح فيكون ح
سببا لا مسببا الا ان يجاب
بان الملاحظ في التقدم في
التالي في هذا انما هو اللفظ
فقط لا الرتبة تأمل اه

ولا لزوم

ولا لزوم وذا الانفصال اي المتصلة دون منه اي لذلك
ما اوجبت تنافرا اي تنافيا وعنادا بينهما اي المقدم
والتالي اي المنفصلة فمانع فلتعلما فالمنفصلة
اما مانع جمع وهي التي حكم فيها بالتنافي بين جزئيها
صدقا نحو هذا الشي اما شجر او حجر وتتركب من
الشي والاخص من نقيضه ومانع خلو وهي التي
حكم فيها بالتنافي بين طرفيها كذبا نحو اما ان يكون الشي
غير ابيض واما ان يكون غير اسود وتتركب من الشي
والاعم من نقيضه او منعهما اي مانع الجمع والخلو
فالضمير في الاصل مضاف اليه فلما حذف المضاف
انفصل الضمير وقام مقام المضاف الضمير المرفوع فارتفع
اي صار ضمير رفع معطوفا علي مانع جمع ولا يصح كونه
معطوفا علي المضاف اليه المتقدم كما هو ظاهر فالمنفصلة
التي هي مانعة جمع ومانعة خلو هي التي حكم بالتنافي
بين طرفيها صدقا وكذبا وتتركب من الشي ونقيضه
نحو اما ان يكون العدد زوجا او غير زوج او من الشي و
نقيضه كقولنا العدد اما زوج واما فرد فطرفا هذه القضية

المساوي

لا يجتمعان ولا يرتفعان وهو اخص مانعهما الجمع و وتسمى
القضية ح حقيقة وتسمى الاولى مانعة جمع لاشتمالها على
منع الجمع بين طرفيها في الصدق والثانية مانعة خلو لا
على منع الخلو عن طرفيها بمعنى انهما لا يكذبان معا والثالثة
حقيقة لان التنافي بين طرفيها اتم منه في الاخريين الاو
من الاولين و علما فكل حقيقة يصدق عليها انها مانعة
جمع وانها مانعة خلو دون العكس فتجتمع الثلاثة في نحو
العدد اما زوج او فرد وتنفرد مانعة الجمع بنحو اما ان
يكون الشي حجرا ابيض او غير اسود وكل من مانعة الجمع
ومانعة الخلو تغير اخر اخص مما ذكر فان اردت فزد في اخر
كل من تعريفهما المتقدمين كلمة فقط فتكون الحقيقة مباينة
لكل منهما بهذا التغيير وهذا في المنفصلات الموجبات واما
السوالب فتسميتها مانعة جمع او مانعة خلو او حقيقة بجواز
لكن باعتبار موجباتها او حقيقة اصطلاحية والا ففي تسلب
منع الجمع او منع الخلو او منعهما نحو ليس اما ان يكون
الشي انسانا واما ان يكون ناطقا فيه يسلب التنافي الثلاثة
وقد تتالف الحقيقة من اكثر من جزئين في الظاهر نحو

العدد اما زايد او ناقص او مساو فهي بحسب الحقيقة مولفة
من جزئين فقط والاصل العدد اما زايد او اما غير زايد
فحذف غير زايد وعبر عنه بناقص او مساو لانه بمعناه
فالعناد حقيقة انما هي بين الزايد وغيره اما مانعة
الجمع فتتالف من اكثر من جزئين حقيقة وكذا مانعة الخلو
واعلم ان الشرطية ان كان الحكم فيها على وضع
معين فمخصوصة نحو ان جئتني الان اكرمتك وزيد الان اما
كاتب او غير كاتب والا فان ذكر فيها ما يدل على جميع
الاوضاع الممكنة فكلية او بعضها فجزئية والا فمهملة نحو ان
كان هذا انسانا كان حيوانا واما ان يكون العدد اما زوجا او
فردا وسور الشرطية الكلية اذا كانت متصلة موجبة كلما ومهما
نحو مهما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كانت منفصلة
موجبة دايما نحو دايما اما ان يكون العدد زوجا او فردا و
كانتا سالبتين ليس البتة نحو ليس البتة اذا كان هذا
انسانا كان حجرا وليس البتة اما ان يكون الشي انسانا او
ناطقا وسور الجزئية ان كانت موجبة متصلة او منفصلة قد
يكون نحو قد يكون اذا كان الشي حيوانا كان انسانا وقد

يكون اما ان يكون الشي حيوانا اوفرسا وان كانت سالبة
منفصلة قد لايكون وليس كلما ونحوها نحو ليس كلما كان الشي
حيوانا كان ناهقا وان كانت سالبة منفصلة ليس دايما
وقد لايكون نحو قد لايكون اما ان يكون الشي حيوانا اوناطقا
وكل من المتصلة والمنفصلة يتالف من حمليات او من شرطيات
او منهما وامثلتها وبيان اقسامها مذكورة في
المطولات ولما فرغ من القضايا شرع في احكامها على سبيل
الاختصار والاقتصار على غير الموجهات كما هو دأب المحققين
من جملة الاحكام التناقض وقد اخذ به فقال

فصل في تعريف واحكام **التناقض** وقدموه على
العكس لانه يعم ساير القضايا اذ كل قضية لها نقيض بخلاف
العكس فان بعض القضايا لا تنعكس وهو لغة اثبات الشي
ورفعه واصطلاحا ما عرفه المصنف بقوله **تناقض** مبتدا والموضوع
ارادة مضمون هذا اللفظ وهو شي معين وقال المص الموضوع له
التفصيل **خلف** بضم الخا اسم مصدر اي اختلاف القضيتين
يخرج عنه اختلاف المفردين كزيد لا زيد والمفرد والقضية
كزيد وعمرو قايم واختلاف غير القضايا من المركبات الانشائية

وغيرها

يري ان يري اي اخفى من المعرف بها النار
جسم كالنفس للمعرف في الخفا نحو المتحرك بالبسا
بسا لنن بضم الواو مصدر وقال المص اي ولا بلفظ مجوز
فيه فهو على حذف مضاف معينة للمراد على
صيغة المبني للمجهول اي تحرز بها عن غيره كتعريف البليد
بالحيوان الناهق فلا يجوز الا اذا دلت قرينة معينة كقولنا
حيوان ينبغي الحمار ويصلي ويتولي معينة للمراد سقط الاعتراض   ض
بان المجاز لابد له من قرينة لكونها ماخوذة في تعريفه فلا
معنى لاشتراطها هنا لان الذي اخذ في تعريف المجاز هو
القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له اللفظ وهي غير المعينة
للمراد باللفظ ان يري اي يعلم اي
معرفا بالفتح كتعريف الشمس بانها كوكب نهاري يعاد له
النهار فتتوقف معرفته على الشمس لانها ماخوذة في تعريفه
وغيرها ودل اختلافهما بالعدول والتحصيل كزيد قايم
زيد هو لا قايم فان المحمول في الاولى قايم وفي الثانية
لا قايم لان حرف العدل جزء من المحمول والاختلاف بالموضوع
والمحمول والزمان والمكان والقوة والفعل والجزء والكل

والالة والعلة والمميز والمفعول الي غير ذلك مع اتفاق
الكيف فانه خرج جميع ذلك بقوله في كيف اي ايجاب او سلب
من القضيتين وذكروا حد لا انها بمعني القولين وصدق واحد
والواو للحال اي والحال ان صدق واحد منهما وكذب الاخري
امر قضي اي تبع دايما بمعني انه يكون امرا مطردا فاخرج ما
القضيتين المختلفتين في الكيف وليستا بهذه الحالة كما اذا جاز
صدقهما او كذبهما كان اختلف في الموضوع او المحمول او
الزمان او المكان او القوة او الفعل او الجزء والكل او الالة
او العلة الي غير ذلك مع اختلافهما في الايجاب والسلب نحو
زيد قايم عمرو ليس بقايم وكذا نحو كل حيوان انسان ولا
شي من الحيوان بانسان فانهما كاذبتان لان مفهوم المحمول
انما هو ثابت لبعض افراد الموضوع وكقولنا بعض الحيوان
انسان بعض الحيوان ليس بانسان فهما صادقتان وكقولنا
كل انسان حيوان ولا شي من الانسان بحيوان ان المراد
بقوله وصدق واحد امر قضي كون صدق احدهما وكذب الاخري
امرا لازما لا اتفاقيا وصدق احدي هاتين القضيتين وكذب
الاخري امر اتفاقي لا لازم فلا تناقض بينهما لان المنطقي انما

يعتبر

يعتبر الامور المطردة ثم الجزيية اللازمة لاحد الكليتين و
الكلية الاخري متناقضتان وكذا اخرج نحو بعض الانسان حيوان
بعض الانسان ليس بحيوان لان صدق احدهما وكذب الاخري
اتفاقي لا اطراد له بدليل تخلفه في نحو بعض الحيوان انسان بعض
الحيوان ليس بانسان فانهما صادقتان معا واخرج ايضا نحو
زيد انسان زيد ليس بناطق لان صدق احدهما وكذب
الاخري لا اطراد له بدليل تخلفه فيما اذا تخلف المحمولات
ولم يكونا متساويين نحو زيد قايم زيد ليس بقاعد وانما
صدقت احدي هاتين القضيتين وكذبت الاخري لا اتفق
منهما وان محمولها لمحمول الاخري فقد اكتفي المص بقوله
نفي الذي هو عبارة عن الاطراد عن قولهم لذاته لان
الاول يخرج ما اخرجه الثاني وتقرير كلام المص علي هذا
الوجه من نفايس التحقيقات وبه يندفع عن المص بان
التعريف غير مانع لصدقه علي المثل المتقدمة ونحوها ولم ار
من عرج عليه وفي تقرير كلام المص وجه اخر وابحاث
شريفة سمعنا بها في الشرح فان تكن القضية [illegible] او
[illegible] فنقيضها اي نقيضها علي ان المصدر بمعني اسم

الفاعل او منقوضا على انه بمعنى اسم المفعول وهو الاشهر
والمصدر باق على معناه غير مؤول بحسب السبق حاصل
تبدل اي الكيف فبدل الايجاب بالسلب والسلب بالايجاب
فنقيض زيد قائم زيد ليس بقائم وبالعكس ونقيض الانسان
حيوان عند الكل الانسان ليس بحيوان وبالعكس وعند غيره
نقيض المهملة انما هو كلية تخالفها في الكيف لانها في قوة
الجزئية فنقيض الانسان حيوان لا شيء من الانسان بحيوان
ونقيض الانسان ليس بحيوان كل انسان حيوان وما قدرنا
به المتن هو الذي يدل عليه كلام المص في الشرح فيكون قوله
ان تبدل خبرا وحذف الجار مع ان مطرد واحترز بقوله
بحسب الكيف عن التناقض بحسب الجهة فله احكام مذكورة
في المطولات ويصح جعل ان تبدل بدلا من الكيف بدل اشتمال
ويكون قوله بالكيف خبرا والمقصود هو البدل اي نقيضها
حاصل بتبديل الكيف كما تقول اعجبني زيد علمه اي علم زيد
وكما يجوز في قوله ـــــ
صددت الكاس عنا ام عمرو ... وكان الكاس مجراها اليمينا
ان يكون الكاس اسم كان ومجراها بدلا منه واليمين خبرا

باعتبار

٣١

باعتبار البدل وان تكن القضية محصورة بالسور الكلي او الجزئي
الموجب او السالب فانقض بضد سورها المذكور فيها فسور الايجاب
الكلي ضده سور السلب الجزئي وبالعكس وسور السلب الكلي ضده
سور الايجاب الجزئي وبالعكس اذا عرفت هذا فان تكن
القضية موجبة كلية نحو كل انسان حيوان نقيضها سالبة جزئية
وبالعكس وهي في المثال المذكور ليس بعض الانسان بحيوان
وبالعكس وان تكن سالبة كلية نحو لا شيء من الانسان بحجر نقيضها
موجبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الانسان حجر وبالعكس
اذ لو كانتا كليتين جاز كذبهما معا بان يكون موضوعهما اعم من
محمولهما ولو كانتا جزئيتين جاز صدقهما معا بان يكون موضوعهما
كذلك والنقيضان لا يكذبان معا ولا يصدقان معا وفي بعض
النسخ بدل البيت الاخير ...
وان تكن سالبة كلية جزئية نقيضها موجبة كلية ...
واجر جميع ما ذكر في الشرطية مثال التالي نقيض فيها كلما كان هذا
انسانا كان حيوانا ليس كلما كان هذا انسانا كان حيوانا

فصل تعريف واحكام في العكس هو لغة التبديل
والقلب تقول عكست حاشية الثوب اذا قلبتها وجعلت

اعلاها اسفلها وفي الاصطلاح يطلق على القضية التي ح وقع التحويل
اليها وعلى المصدر وكل منهما ثلاثة اقسام عكس نقيض موافق
وعكس نقيض مخالف وعكس مستوي وهو الذي اقتصر عليه المص
لانه اكثر استعمالا ولذا قيده بقوله المستوي وعرفه على انه
مصدر بقوله العكس المستوي قلب اي تبديل جزئي القضية
اي الموضوع والمحمول في الحملية والمقدم والتالي في الشرطية
فخرج قلب جزئي غير القضية كالمركب الاضافي فلا يسمى
عكسا في الاصطلاح وخرج عكس النقيض الموافق فانه قلب
نقيضيهما وعكس النقيض المخالف فانه قلب احدهما ونقيض الاخر
وسنذكرها اولم يقيد القضية بكونها ذات ترتيب طبيعي وهو في
موافق لكثير من المناطقة عرف العكس وقد اعترض عليهم
بدخول المنفصلة مع انها لا عكس لها اصطلاحا لانها لا ترتيب
طبيعيا بين جزئيها ويجاب بانه لا يحتاج لهذه الزيادة
لان قوله قلب جزئي القضية يقتضي ان كل واحد له موضع
طبيعي والا لم يكن عكسا وعبارة المص احسن من قول بعضهم
ان يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا لتناوله الشرطية
المنفصلة مع بقاء الصدق بمعنى انه اذا كان الاصل صادقا

كان العكس كذلك لان العكس لازم للقضية وصدق الملزوم يستلزم
صدق اللازم وليس المراد صدقهما في الواقع بحيث لو فرض صدقه
بل ان يكون الاصل بحيث ح
لزم صدق العكس ولذا عبر بعضهم بالتصديق لان التصديق
لا يقتضي وقوع الصدق فخرج بهذا القيد قلبها لا مع بقاء الصدق
كقولنا في عكس كل انسان حيوان كل حيوان انسان فلا يسمى
هنا عكسا وترك المص الكذب لانه لا يلزم من كذب الاصل كذب العكس
اذ لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان
انسان كاذب مع صدق عكسه وهو بعض الانسان حيوان ولم يقل
مع بقاء الصدق على وجه اللزوم لاخراج نحو كل ناطق انسان
اذا جعلته عكسا لكل انسان ناطق فانه صادق لكن الصدق فيه
اتفاقي لما اتفق من مساواة المحمول للموضوع بدليل تخلفه
في عكس كل انسان حيوان لو عكستها كلية وكذا بعض الانسان
ليس بحجر ان عكسته الى بعض الحجر ليس بانسان فانه صادق
لكن صدقه اتفاقي لما اتفق عليه من مباينة الموضوع للمحمول
تباينا كليا اذ يتخلف في نحو بعض الحيوان ليس بانسان والجواب
عن المص انه لا حاجة الى هذه الزيادة لان قوله مع بقاء الصدق
يغني عنها لان المراد ببقاء الصدق لزومه وعكس الكلية الموجبة

نقيضها لا يلزم معه الصدق وكذا عكس الجزئية السالبة مهملات
عكس نحو كل انسان ناطق الى كل ناطق انسان خارج ايضا بقوله
الا الموجبة الكلية فعوضوها الموجبة الجزئية **مع بقاء الكيف**
اي الايجاب والسلب بمعنى ان الاصل ان كان موجبا او سالبا
يكون العكس موجبا او سالبا وهذا يخرج ما لم يبق فيه
بقاء الكيفية كقولك في عكس بعض الانسان حيوان ليس بعض
الحيوان بانسان فلا يسمى هذا عكسا في الاصطلاح **ومع بقاء**
الكم اي الكلية والجزئية **الا** في **الموجبة** بحذف التاء رجحا للفا
اي الموجبة الكلية نحو كل انسان حيوان فلا يبقى في عكسها
بل تبدل كليتها بالجزئية واليه اشار بقوله فعوضوها
اي المناطقة الموجبة بحذف التاء لما مر الجزئية وهي في المثال
المذكور بعض الحيوان انسان وكذا ما في قوتها وهي الشخصية
ان كان محمولها كليا والا فكنفسها وهذا القيد الاخير لم نجده
لغير المص في تعريف العكس وهو حسن وقد تقدم ان القضايا
ثمانية اقسام اربع موجبات واربع مثلها سوالب فالاربع
الموجبات عكس كل واحدة منها بالمستوي جزئية موجبة
فتقول زيد حيوان عكسه بعض الحيوان زيد وكل انسان

حيوان

حيوان وبعض الانسان حيوان والانسان حيوان
عكسه بعض الحيوان انسان ويصح عكس المهملة الموجبة
الى مهملة وكلما ذكر في تعريف المص واما الاربع السوالب
فلا ينعكس منها الا الكلية والشخصية فينعكسان كانفسهما؛
فعكس لا شيء من الانسان بحجر لا شيء من الحجر بانسان
وعكس ليس زيد بحجر لا شيء من الحجر بزيد لان الشخصية في حكم
الكلية واما الجزئية السالبة والمهملة السالبة فلا عكس لهما
واليهما اشار بقوله **والعكس** المستوي **لازم لغير ما وجد**
اي فيه **الجمع** وهما الجزئية والسلب والذي وجدا فيه هو
الجزئية السالبة **فاقتصد** اي توسط في الامور وهو تتميم للبيت
فالجزئية السالبة لا عكس لها لزوما بدليل الانتقاض بمادة
يكون الموضوع فيها اعم من المحمول فيصدق سلب الاخص عن
بعض افراد الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن بعض افراد الاخص
فيصدق نحو بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق بعض الانسان
ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان وقيدنا
بقولنا لزوما لانه قد يصدق عليها في بعض المواد اذ يصدق
بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه ايضا وهو بعض الحجر

ليس بانسان **ومثلها** اي التي اجتمع فيها الخستان في عدم
لزوم العكس **الحملية السلبية** نحو الحيوان ليس بانسان **الا انها**
اي الحملية السلبية **في قوة الجزئية** السالبة كما تقدم
فالمثال المذكور في قوة بعض الحيوان ليس بانسان وخرج
بالمتوي عكس النقيض فانه يلزم ما وجد فيه اجتماع
الخستين **والعكس** الاصطلاحي مطلقا **في مرتب بالطبع** والمراد
به ما يقتضي المعنى ترتيبه بحيث لو ازيل تغير المعنى
ويعرف الترتيب بالطبع ايضا بكون الثاني يتوقف على الاول
ولا يتوقف الاول على الثاني والمرتب بالطبع من القضايا
هو الحملية والشرطية المتصلة وجميع ما تقدم من الاحكام
شامل للشرطية المتصلة مثلا كلما كانت الشمس طالعة كان
النهار موجودا تنعكس الى جزئية موجبة وهو قد يكون اذا كان
النهار موجودا كانت الشمس طالعة **وليس العكس في مرتب**
بالوضع اي الذكر دون الطبع وهو المنفصلة نحو اما ان
يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا فاذا ابدلنا طرفيها وقلنا
اما ان يكون العدد فردا واما ان يكون زوجا لم يسمى هذا
التبديل عكسا لان الترتيب بين طرفيها ليس طبعيا اي يقتضيه

المعنى

٣٤

المعنى بحيث لو ازيل تغير المعنى بل الترتيب الذكري في ذلك
موكول الى اختيار المتكلم اذ المعنى فيه متحد بدل او لم يبدل
واما عكس النقيض الموافق فهو تبديل كل واحد من طرفي
القضية ذات الترتيب الطبعي بنقيض الاخر مع بقاء الصدق
والكيف على وجه اللزوم نحو كل انسان حيوان كل ما ليس بحيوان
هو ليس بانسان واما عكس النقيض المخالف فهو تبديل الطرف
الاول من القضية ذات الترتيب الطبعي بنقيض الثاني والثاني
بعين الاول مع بقاء الصدق دون الكيف على وجه اللزوم
نحو كل انسان حيوان لا شيء مما ليس بحيوان بانسان وسمي
هذا بالمخالف لمخالفة طرفيه ايجابا وسلبا والذي قبله موافقا
لتوافقهما وتفصيل احكام العكسين مذكور في المطولات ولما
فرغ رحمه الله تعالى من مبادي التصورات ومقاصدها ومن
مبادي التصديقات شرع في اسمى المطالب واعلى المقاصد
وهو مقاصد التصديقات وهي الحجج ويقال لها القياس
فقال **باب في القياس** ووجه كونه اسنى المطالبات
المستفاد منه تصديق ومن غيره تصور والتصديق اشرف
من التصور لاشتماله على النسبة التي هي اشرف من التصور

لاشتماله علي النتيجة التي هي احدى اجزاء القضية وهو لغة
تقدير شيء علي مثال شيء اخر واصطلاحا ما اشار اليه بقوله
ان القياس عندهم قول ملفوظا او معقول **من قضايا صورا**
اي ركب بصورة مخصوصة فقول جنس خرج عنه المفرد لان القول
عند المناطقة خاص بالمركب وقوله من قضايا صورا اخرج
المركب الذي ليس بقضية والقضية الواحدة وان لزمها لذاتها
قول اخر كعكسها المستوي او عكس نقيضها والمركبة نحو زيد قائم
لا دائما اذ لا يطلق عليها انها قضيتان وان كانت في قوة
القضيتين والمراد القياس مؤلف من قضيتين كما سياتي بيانه
فالمؤلف من قضيتين كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث
يلزم عنها قول اخر وهو العالم حادث والمؤلف من اكثر كقولنا
النباش اخذ للمال خفية وكل اخذ للمال خفية سارق وكل
سارق تقطع يده فهذا مؤلف من ثلاث قضايا يلزم عنها
قول اخر وهو النباش تقطع يده والاول يسمى بسيطا والثاني
مركبا وليس ذكره لان كيفية تركيب القياس المركب فيها
ياتي تكراره لان هنا لان تعريف القياس الشامل للبسيط
والمركب لا يقتضي معرفة كيفية تركيب القياس المركب بخصوصه

مميزا

مميزا عن البسيط والحق ان القياس المركب راجع الي اقيسة
بسيطة في الحقيقة **مستلزما** حال من ضمير صورا اخرج الاستقرا
والتمثيل والضروب العقيمة التي لا يقطع بصدق لازمها لامكان
تخلف مدلولها عنها وفي اخراج الاستقرا والتمثيل بما ذكرته
ذكرته في الشرح وفي حاشيتي علي شرح ايساغوجي لشيخ الاسلام
بالذات اي بذاته فال عوض عن الضمير اخرج الضروب العقيمة
التي يقطع بصدق لازمها بخصوص المادة نحو لا شيء من
الانسان بفرس وكل فرس صهال فانه يستلزم لا شيء من الانسان
بصهال لكن لا لذاته بل لصحة ذلك في المادة اتفاقا واخرج
نحو قياس المساواة وهو ما يتركب من قضيتين متعلق محمول
اولاهما موضوع الاخرى نحو زيد مساو لعمرو وعمرو مساو
لبكر فان هاتين القضيتين مستلزمتان زيد مساو لبكر لا لذاتهما
بل بواسطة صدق مقدمة اجنبية وهي ان مساوي المساوي
لشيء مساو لذلك الشيء حذف هذا اللازم فلو لم يصدق
لم يلزم القياس شيئا كما اذا قلنا الانسان مباين للفرس
والفرس مباين للناطق لا يلزم منه ان الانسان مباين
للناطق لان مباين المباين لشيء لا يلزم ان يكون مباينا

لنهدء الستي وكذا اذا قلنا الواحد نصف الاثنين والاثنان
نصف الاربعة لا يلزم منه ان يكون الواحد نصف الاربعة لان
نصف النصف لشي لا يكون نصفا له **قولا اخرا** اي لا يكون
عين احد المقدمتين فاذا قلت كل انسان حيوان وكل حيوان
جسم انتج كل انسان جسم وهو ليس عين احدى المقدمتين
فاخرج بقوله قولا اخر القضيتين المتلازمتين لاحداهما لان
اللازم ليس قولا اخر فان قلت التعريف شامل للقضيتين
المتلازمتين لعكسهما فلا يكون مانعا قلت لا نسلم ذلك
اذ هذا خارج بقوله قولا لانه افرده قد دل على ان مراده به القول
الواحد والقضيتان المذكورتان يستلزمان قولين لا قولا
واحدا والمراد باللزوم ما يعم البين وغيره فيتناول القياس
الكامل وهو الشكل الاول وغير الكامل وهو باقي الاشكال
والمراد انه يستلزم متى سلم ولا يشترط ان يكون مسلما بالفعل
ليدخل في التعريف القياس الذي مقدماته صادقة
كاس والذي مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان جماد وكل جماد
حمار فهذا وان كان مولفا من قضيتين كاذبتين الا انه يلزم
لو سلم استلزام ان كل انسان حمار لان القياس يجب ان

يعرف



يعرف بتعريف شامل للخطابة والجدل والشعر والبرهان لان
هذه كلها قياسية ولزوم الشي كون الشي بحيث لو وجد وجد
لازمه وان لم يوجد في الواقع وانما قال من قضايا ولم يقل
من مقدمات ليلا يلزم الدور لانهم عرفوا المقدمة هنا بانها ما
جعلت جزء قياس فاخذوا القياس في تعريفها فلو اخذت
هي ايضا في تعريفه للزم الدور **ثم القياس عندهم** اي المناطقة
ضربان اي القياس **ما يسمى** اي يسمى **بالاقتراني وهو
الذي دل على النتيجة بقوة** اي بقوته اي بمعناه
يعني ان النتيجة تكون اجزاوها متفرقة فيه ولا تكون مذكورة
فيه بهيئتها الاجتماعية مثلا كل جسم مولف وكل مولف حادث
ينتج كل جسم حادث فهذه النتيجة لم تذكر بهيئتها الاجتماعية
في القياس بل ذكرت فيه متفرقة وان شئت قلت هو الذي
لم تذكر فيه النتيجة ولا نقيضها بالفعل وهذا بخلاف الاستثنائي
كما سياتي وسمي اقترانيا لاقتران الحدود فيه بلا استثنا
واختص القياس الاقتراني **بالحمليات** هذا ما ذهب اليه المص
كابن الحاجب ومع كون ابن سينا هو الذي استخرج الاقترانية
المركبة من الشرطيات او من الشرطيات في انتاج المطلوب متصلة
اورد

والمفصلة والحلبية وكذا اقدح في المصلتين اثير الدين وغيره
بما هو مذكور في مختصر العلامة ابن عرفة وغيره وقد اجيب
عن ذلك باجوبة مذكورة في المختصر المذكور وغيره ويحتمل
ان المص والامام ابن الحاجب اراد انما تكلم فيه هنا الفلة
جد وغيره اوانهم نزلاه منزلة العدم لذلك اشار للاول
العضد وللثاني ابن هارون مثاله من الشرطيات كلما كان
الانسان ناطقا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان جسما
ينتج كلما كان الانسان ناطقا كان جسما فان تردد تركيبه
اي القياس تركبا اي اجمع مقدماته المراد بها هنا
وفيما ياتي ما توقف الواحد علي ما وجبا من الاتيان بوصف
جامع بين طرفي المطلوب وهو الحد المكرر وبه حصلت
المقدمات الثلاث احداها مشتملة علي موضوع المطلوب
او مقدمه والاخرى علي محموله او تاليه ومن اندراج الاصغر
تحت الاوسط في الاقتراني كما سياتي وركب المقدمات بان
تقدم الصغرى علي الكبرى في الاقتراني علي الوجه الخاص
وهو كون الصغرى موجبة والكبرى كلية في الشكل الاول مثلا
حتي يستلزم النتيجة والا لما استلزم شيئا مثلا اذا قلت في

حدوث العالم وهو ما سوى الله جل وعلا العالم متغير وكل
متغير حادث فان ترتيب هاتين القضيتين المعلومتين
علي الوجه الخاص من كون الاولى موجبة والثانية كلية يوصله
من انتجه بالبرهان صدقهما الي العلم بان العالم حادث
لاندراج العالم في موضوع الكبرى وان ظن صحتها اي المقدمتين
متميزا من فاسده من جهة النظم بان كانتا سالبتين او
جزئيتين اذ لا انتاج من سالبتين ولا جزئيتين ومن جهة
المادة بان كانتا كاذبتين او احداهما تخيرا لسهما بالالتفات
عليهما ان كانت نظرية هل هي يقينية او لا وهل هي علي تاليف
منتج اولا وهنا بيان للوجه الخاص الذي يكون عليه
الترتيب الذي ذكره سابقا فلا يقال هذا تكرار لما تقدم
فان لازم المقدمات وهو النتيجة من حيث تيقن صدقهما
وعدم تيقنه يجب المقدمات فان تيقن صدق المقدمات
واستيفاء شروطهما من حيث الصورة تيقن صدق لازمهما
وان لم يتيقن ذلك لم يتيقن صدق لازمهما بل يحتمل
الصدق والكذب فاذا قلت كل انسان جماد وكل جماد
حمار فهاتان كاذبتان ونتيجتهما وهي كل انسان حمار

كاذبة فان ابدلت الكبرى بقولك وكل جماد ناطق كانت
النتيجة صادقة وكلها في كل انسان ناطق مع كذب المقدمتين
فليس معنى كلام المص انه يلزم من كذب المقدمات او بعضها
كذب النتيجة ولذا قدرنا في كلامه ما يصح به المعنى واعلم
ان موضوع النتيجة يسمى اصغر لكونه في الغالب اقل افراد
من الاوسط والاكبر ومحمولها يسمى اكبر لكونه في الغالب
اكثر افرادا والمكرر في المقدمتين يسمى اوسط ووسطا
لتوسطه وجمعه بين الطرفين ومثل المحمول والموضوع
في الحملية المقدم والتالي في الشرطية والمقدمة التي
فيها الاكبر تسمى الكبرى لاشتمالها على الاكبر وانما
قدمنا ذلك وان كان سياتي في كلام المص بعضه لتوقف
فهم كلام المص هنا عليه وما هي من المقدمات صغرى
فيجب اندراج اصغر بها اي كل فرد من افراده في مفهوم
اوسط الكبرى ولو كان مساويا للاصغر لان ماهية كل شخص
وعارضه اعم من ذاته بل ولو كان الاوسط اخص نحو بعض
الحيوان انسان وكل انسان ناطق هذا في الاقتراني واما ما
يرجع الى الشكل الاول باستثناء بمضمون التالي امر محقق ملزوم

[illegible]

وكل

٣٨

وكل ما يتحقق ملزومه محقق او مضمون المقدم انتفى لازمه
وكل ما انتفى لازمه منتفي هذا حاصل ما نقله شيخ اشياخنا
العلامة اليوسي في حاشية شرح الكبرى على السعد وعلى
هذا يحمل ما ذكره ابن سينا من ان حصول العلم بالمقدمتين
في الذهن ليس كافيا في حصول النتيجة بل لا بد من علم ثالث
وهو التفطن لاندراج الصغرى تحت الكبرى كما اذا ادعيت
ان هذه بغلة وكل بغلة عاقر فلا ينتج ان هذه عاقر حتى
يتفطن الى ان هذه البغلة فرد من افراد الكلية ليلزم الحكم
على الفرد قال شرح التلمساني وما ذكره حق فانك اذا قلت
النبيذ مسكر وكل مسكر حرام لم يندرج النبيذ في الحرمة الا من
حيث كونه فردا من افراد المسكر فلا بد من التفطن
له الا انه معلوم في ضمن العلم بان هذا ترتيب منتج فلا يكاد
يخلو الذهن عند ذلك عند ذكر المقدمتين على هذا
الوجه قال الامام السنوسي وعبارته في الطوالع الاشبه
انه لا بد بعد استحضار المقدمتين من ملاحظة الترتيب والهيئة
العارضين لهما والا لما تفاوتت الاشكال في جلاء الانتاج له
وخفايه انتهى وعليه يحمل ابهم قول المص في الشرح لا بد ان تكون

الكبرى اعم من الصغرى فعلم مما تقرر ومما قررناه
في شرح المتن ان الصغرى ليست هي بعينها وصورتها
مندرجة في الكبرى بمعنى اندراجها هو ما ذكرناه اولا
والحاصل ان المراد ان الاصغر يندرج في مفهوم الوسط
ليحكم عليه بحكم الكبرى لكن القوم تسامحوا في العبارة وذا
حد اصغر بالتنوين للضرورة وهو موضوع المطلوب
في الحملية ومقدمه في الشرطية كما مرت الاشارة اليه وهي
صغراها اي صغرى المقدمتين لاشتمالها على الاصغر
وذات حد اكبر بالتنوين للضرورة وهو محمول المطلوب في الحملية
وتاليه في الشرطية كبراها اي كبرى المقدمتين لاشتمالها
على الاكبر وهي الاصغر والاكبر والاوسط قال سيدي
سعيد صغراها مبتدا خبره قوله قبله وذات حد اصغر وكذا
قوله كبراها ويصح العكس اه واصغر فذاك ذو اندراج
في الاكبر بواسطة اندراجه في الاوسط ويقولون ذو اندراج
في الاكبر الذي صرح الشيخ في الشرح ليندفع الاعتراض بالتكرار
ووسط وهو المكرر في القياس سواء كان موضوعا او محمولا
او مقدما او تاليا يلغى اي يترك ملغى اي عند الانتاج

فهو

فهو كالآلة يؤتى به عند الاحتياج اليه في التوصل الى
المطلوب ويترك عند حصول الانتاج هنا فصل في
ذكر الاشكال وشروطها وعدد ضروبها المنتجة وما يتعلق
بذلك الشكل عند هؤلاء الناس اي المناطقة يطلق عن
اي على هيئة قضيتي قياس اي الهيئة الحاصلة من اجتماع
الصغرى والكبرى باعتبار طرفي المطلوب مع الحد الوسط
واحترز عن قضيتي غير القياس كما لو قلت كل انسان حيوان
وكل فرس صاهل فلا يسميان شكلا ولا ضربا من غير
اعتبار الاسوار اذ وقت ذاك اي اعتبار الاسوار يشار
فالضرب عبارة عن الهيئة الحاصلة من اجتماع الصغرى
والكبرى باعتبار الاسوار فالضرب المخصوص كالمولف
من كليتين موجبتين اخص من الشكل اي الذي هو نوع منه
وللمقدمات اي المقدمتين اشكال فقط اربعة اي اشكال
اربعة فقط وذلك بحسب الحد الوسط فحمل للحد الوسط
بصغرى ووضع بكبرى نحو كل انسان حيوان وكل حيوان
جسم يدعى بشكل اول ويدرى والمراد بذي الهيئة
الحاصلة من ذلك التركيب وهكذا في جميع ما ياتي وحمله

اي الحد الوسط في الكل من الصغرى والكبرى نحو كل انسان
انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ثانيا عرف
اي عرف حال كونه ثانيا ووضعه الحد الوسط في الكل من
الصغرى والكبرى نحو كل انسان حيوان وكل انسان جسم
معنا الف اي الف حال كونه ثالثا ورابع الاشكال
عكس الاول اي ان يكون الحد الوسط فيه موضوعا في الصغرى
محمولا في الكبرى نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان
وهذا الشكل اسقطه بعضهم لبعده عن الطبع جدا واول
من استخرجه جالينوس والحق انه معتبر في الانتاج وكان
والموضوع فيما تقدم من الحمليات المقدم والتالي في الشرطيات
وهي على هذا الترتيب المتقدم في الشكل فالشكل
الاول المكمل ويسمى عندهم بالشكل الكامل لانه ينتج المطالب
الاربعة الموجبة الكلية والجزئية والسالبة الكلية والجزئية وال
على النظم الطبيعي وهو الانتقال من الموضوع الى الحد الو
ثم منه الى المحمول حتى يلزم الانتقال من الموضوع الى المحمول
لكونه فردا من افراد الوسط ثم الثاني لانه اقرب الاشكال
الباقية اليه لمشاركته اياه في صغراه التي هي اشرف المقدمتين

لاشتمالها

لاشتمالها على موضوع المطلوب الذي هو اشرف من المحمولات
المحمول انما يطلب لاجله ايجابا وسلبا ثم الثالث لان له قربا
ما اليه لمشاركته اياه في اخس المقدمتين بخلاف الرابع فلا قرب له
اصلا لمخالفته اياه فيهما وبعده عن الطبع جدا فحينئذ عند هذا
النظام اي النظم بمعنى الترتيب على الوجه المتقدم يعدل
بان لم يتكرر الحد الوسط كما تقدم في القياس فقد فسد النظام
وقد اخذ في ذكر شروط الاشكال مبتدئا بالاول منها فقال
اما الشكل الاول فشرطه اي شرط انتاجه يجب الكيف
الايجاب في صغراه ويجب الكم ان ترى كلية كبراه
اذ لو انتفى ايجاب الصغرى لم يندرج الاصغر في الوسط
واضطربت النتيجة فقد تصدق نحو لا شيء من الانسان بحجر
وكل حجر جماد وقد تكذب كما لو قلت بدل الكبرى وكل حجر جسم
ولو انتفت كلية الكبرى جاز كون الاصغر مما ثبت له الاكبر
فتضطرب ايضا فقد تصدق نحو لا شيء كل انسان حيوان
وبعض الحيوان ناطق وقد تكذب كما لو قلت بدل الكبرى
وبعض الحيوان فرس وضروبه كضروب سائر الاشكال بحسب
القسمة العقلية ستة عشر لان كلا من مقدمتيه اما موجبة

او سالبة وكل من هاتين اما كلية او جزئية واثنان في
اربعة واما المهملة ففي قوة الجزئية واما الشخصية ففي حكم
الكلية في جميع الاشكال وتوهم انها تنتج في كبرى الشكل الاول
استدلالا على كونها في قوة الكلية لان ذلك مختص بالشكل
الاول كما سبق الى بعض الاوهام بل هي في حكم الكلية في غير
الاشكال بدليل انها تنعكس بعكس النقيض الى كلية اذا كانت
موجبة نحو زيد حيوان كما ان الكلية تنعكس كذلك ووجه
كونها في حكم الكلية انهما اشتركا في انهما لم يخرج عن موضوعهما
فرد ما تنضرب الاربع الصغريات في الاربع الكبريات فا
الحاصل ستة عشر سقط منها بشرطي انتاجه السابقين
اثني عشر عقيمة ثمانية منها بالاول وهي الحاصلة من ضرب الكلية
والجزئية السالبتين الصغريين في الاربع الكبريات واربعة
بالثاني حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة والجزئية السالبة
الكبريين في الكلية والجزئية الموجبتين الصغريين هذا طريق
الاسقاط واما طريق التحصيل فان نقول الصغرى لا تكون
الا موجبة فهي اما كلية او جزئية والكبرى لا تكون الا كلية
فهي اما موجبة او سالبة واثنان في اثنين باربعة الضروب

الاول

٤١

الاول موجبات كليات نحو كل انسان حيوان وكل حيوان
جسم والنتيجة كلية موجبة وهي كل انسان جسم الثاني
كليات والكبرى سالبة والصغرى موجبة نحو كل وضوء عبادة
ولا شيء من العبادة بمستغني عن النية والنتيجة سالبة كلية
وهي لا شيء من الوضوء بمستغني عن النية الثالث موجبات
والصغرى جزئية والكبرى كلية نحو بعض الوضوء عبادة وكل عبا ده
تفتقر الى النية ينتج جزئية موجبة وهي بعض الوضوء يفتقر الى النية
الرابع صغرى موجبة وكبرى سالبة كلية نحو بعض الوضوء عبا ده
ولا شيء من العبادة بمستغني عن النية ينتج سالبة جزئية وهي ليس
بعض الوضوء بمستغن عن النية وانما كانت النتيجة سالبة في الثاني
والرابع وجزئية في الثالث وفي الرابع ايضا لان النتيجة تتبع المقدمتين
في الخسة وهي السلب والجزئية ووجه ترتيب هذه الضروب
مذكور في المطولات قوله الشكل الثاني مبتدي بحذف الياء وذلك
جائز حتى في النثر قال تعالى الكبير المتعال ان يختلفا اي المقدمتان
في الكيف اي الايجاب والسلب مع كلية الكبرى اي وصلتها بعد
ان خبر قوله لشرطه وفيه وجملة المبتدا الثاني وخبره خبر
الاول اي اختلاف المقدمتين مع كلية الكبرى شرط واقع لانتاج

الثاني اذ لو كانتا موجبتين او سالبتين لم يلزم توافق الاصغر
والاكبر ولا تباينهما فتضطرب النتيجة اما في الموجبتين فلانه يصدق
كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب ولو بدلنا
الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب واما في السالبتين
فلانه يصدق لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الفرس بحجر
والحق السلب ولو بدلنا الكبرى بقولنا ولا شيء من الناطق بحجر
كان الحق الايجاب ولو كانت الكبرى جزئية لم يلزم نفي الاكبر عن
شيء من افراد الاصغر لان المفهوم من القياس منافاة الاصغر
لبعض افراد الاكبر وذلك لا يستلزم نفي مفهوم الاكبر عن الاصغر
فتضطرب النتيجة ايضا كقولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس
بحيوان والحق الايجاب ولو قلنا وبعض الحجر ليس بحيوان
كان الحق السلب وكقولنا لا شيء من الانسان بفرس وبعض
الحيوان فرس والحق الايجاب ولو قلنا وبعض الصاهل
فرس كان الحق السلب فسقط بالشرط الاول ثمانية الموجبتان
مع الموجبتين باربعة والسالبتان مع السالبتين باربعة وبالثاني
اربعة الجزئية الموجبة كبرى مع السالبتين الكلية والجزئية
صغريين والجزئية السالبة كبرى مع الموجبتين الكلية والجزئية

صغريين

42

صغريين فبقي اربعة منتجة هذا طريق الاسقاط وطريق التحصيل
ان تقول الكبرى لا تكون الا كلية فهي اما سالبة فلا ينتج الا مع المو
جبتين
صغريين واما موجبة فلا ينتج الا مع السالبتين صغريين فتلك اربعة
الاول من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو كل انسان حيوان
ولا شيء من الحجر بحيوان فلا شيء من الانسان بحجر الثاني عكسه
لا شيء من الحجر بانسان الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة
كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر بانسان
فبعض الحيوان ليس بحجر الرابع من سالبة جزئية صغرى
وموجبة كلية كبرى نحو ليس بعض الحيوان بانسان وكل ناطق
انسان فبعض الحيوان ليس بناطق فلا ينتج هذا الشكل الا سالبة
لان احدى مقدمتيه لا تكون الا سالبة والشكل الثالث شرطه
بحسب الكيف الايجاب في صغراها ح اي المقدمتين وبحسب الكم
ان تكون كلية احداهما اذ لو كانت الصغرى سالبة لم يلزم التقاء
الاصغر بالاكبر اثباتا ولا نفيا فتضطرب النتيجة فقد تكون
صادقة كما اذا قلت لا شيء من الانسان بحجر وكل انسان ناطق
فلا شيء من الحجر بناطق وقد تكون كاذبة كما لو بدلت الكبرى
بقولك كل انسان جسم ولو لم تكن احداهما كلية بان كانتا جزئيتين

مما جاز كون البعض من الوسط المحكوم عليه بالاصغر غير البعض
المحكوم عليه بالاكبر فلا يلزم لذلك التقاء الاصغر بالاكبر اثباتا
ولا نفيا فتضطرب النتيجة ايضا نحو بعض الحيوان انسان وبعض
الحيوان ناطق فان النتيجة صادقة ولو قلت بدل الكبرى وبعض
الحيوان فرس كانت كاذبة فسقط بايجاب الصغرى ثمانية اضرب
حاصلة من ضرب السالبتين صغريين في الاربع وباشتراط احداهما الكبرى
كلية اثنان الموجبة الجزئية صغرى مع الجزئية الموجبة او السالبة
كبرى فضروب النتيجة ستة هذا على طريق الاسقاط وطريق التحصيل
ان نقول الصغرى لا تكون الا موجبة فاذا كانت كلية انتجت مع
الاربع كبريات واذا كانت جزئية انتجت مع الكليتين الموجبة والسا
لبة كبريين فتلك ستة الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية
نحو كل حيوان جسم وكل نامي فبعض الجسم نامي الثاني
من كليتين والكبرى فقط سالبة نحو كل انسان حيوان ولا شيء من
الانسان بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس وجعل هذا الضرب ثانيا
طريق ابن سينا وعليه درج الكاتبي ومن تبعه واختاره الامام
السنوسي في مختصره وجعل ابن الحاجب وجماعة ثاني ضروب
هذا الشكل ما هو مركب من موجبتين والكبرى فقط كلية وقال
بعض الفضلاء ما اعتبره ابن الحاجب ينتج الايجاب وما اعتبره

حيوان 3

عقيم

عقيم ينتج السلب والايجاب افضل اهـ وكان من درج على الاول
اعتبر كلية المقدمتين الثالث من موجبتين والكبرى فقط كلية
نحو بعض الحيوان انسان وكل حيوان جسم فبعض الانسان جسم
الرابع من موجبتين والكبرى فقط جزئية نحو كل انسان حيوان
وبعض الانسان جسم فبعض الحيوان جسم الخامس من موجبتين
جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض مجهول الصفة غايب
ولا شيء من مجهول الصفة يصح بيعه فبعض الغايب ليس هو
يصح بيعه السادس من موجبة كلية وسالبة جزئية نحو كل
حيوان جسم وبعض الحيوان ليس بفرس فبعض الجسم ليس بفرس
وفي تقديم الرابع على الخامس خلاف فصاحب الشمسية هو الكاتبي جعل المو جبة
الجزئية مع السالبة الكلية رابعا والموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية
خامسا نظرا الى تقدم ما اشتمل على كبرى الشكل الاول والامام
السنوسي كصاحب الكشف عكس نظرا الى تقديم الموجبتين و
شكل رابع شرط عدم تجمع الخستين من جنس واحد كسالبتين
او جزئيتين او من جنسين اي جنس الكم وجنس الكيف كجزئية
سالبة ولو في مقدمة واحدة فخسة الكيف السلب وخسة
الكم الجزئية الا بصورة اي فيهما وهي ما اذا كانت الصغرى موجبة

جزئية فيشترط ان تكون الكبرى مناسبة للتكلية فيهما اي في هذه
الصورة بنسبتين اي بنقيض جهة الخستين وتقرير ذلك ان الصغرى
اما ان لا تكون موجبة جزئية او تكون فان كانت الاول فشرط انتاجه
ان لا يجتمع فيه خستان وان كانت الثاني فشرط انتاجه ان تكون
الكبرى كلية سالبة وبراهين ذلك على ما ذكره الامام السنوسي ان
القسم الاول لو اجتمعت فيه خستان فاما في مقدمتين او في مقدمة
واحدة فان كان في مقدمتين لم يكن ذلك الا اذا كانتا سالبتين
فلان اخص القرائن منهما هو المركب من سالبتين كليتين والا
لدال على العقم موجود فيه فانه يصدق قولنا لا شيء من الانسان
بفرس ولا شيء من الصاهل بانسان والحق الايجاب وهو قولنا
كل فرس صاهل ولو قلت بدل الكبرى ولا شيء من الحمار بانسان
كان الحق السلب ولا شيء من الفرس بحمار واما اذا كانت الصغرى
سالبة والكبرى جزئية موجبة فلان اخص القرينتين منها هو
المركب من السالبة الكلية والموجبة الجزئية والاختلاف متحقق
فيه فانه يصدق قولنا لا شيء من الحيوان بجماد وبعض الجسم
حيوان والحق الايجاب وهو قولنا كل جماد جسم ولو قلت بدل
الكبرى وبعض المتحرك بالارادة حيوان كان الحق السلب

وهو

وهو قولنا لا شيء من الجماد بمتحرك بالارادة وان كان اجتماع
الخستين في مقدمة واحدة كانت سالبة جزئية مع الموجبة الكلية
سالبة الجزئية اما صغرى او كبرى واياما كان يلزم الاختلاف
اما اذا كانت صغرى فكقولنا ليس كل جسم حيوانا وكل متحرك
بالارادة جسم والحق الايجاب وهو كل حيوان متحرك بالارادة
ولو قلت ليس كل حيوان انسانا وكل فرس حيوان كان الحق
السلب وهو بعض الانسان ليس بفرس واما اذا كانت كبرى
فكقولنا كل انسان حيوان وليس كل متحرك بالارادة انسانا
والحق الايجاب وهو كل حيوان متحرك بالارادة ولو قلنا كل ناطق
انسان وليس كل فرس ناطقا لكان الحق السلب وهو بعض
الانسان ليس بفرس فهذه القرائن الاربع اخص ما اجتمع
فيه الخستان من القسم الاول واذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم
واما القسم الثاني وهو ما اذا كانت الصغرى جزئية موجبة
فلو لم تكن الكبرى معها كلية سالبة لكانت اما سالبة جزئية او
موجبة بقسميها وكلاهما لا ينتج اما السالبة الجزئية فلما علم
مما سبق من عقمها مع الموجبة الكلية التي هي اخص من الموجبة
الجزئية واما الموجبة فلان اخص القرينتين منها وهو

Composé par le Savant
El Cheikh El Mallaoui
(ou el Meloui) Aly Malta

Ecrit par Mostafa
Khalil Guemei
l'an 1250

Ce gros volume est
Composé de plusieurs
divisions ou Livres.

"Kitab al Tassawerat
"Wal tassdikate"

Les choses imaginées
et celles prouvées"

الموجبة الجزئية هو المركب من الموجبة صغرى والموجبة الكلية كبرى
والاختلاف في الموجب للعقيم حاصل فيه كقولنا بعض الحيوان انسان
وكل ناطق حيوان والحق الايجاب وهو بعض الانسان ناطق
ولو قلت بدل الكبرى وكل صاهل حيوان لكان الحق السلب وهو
لا شيء من الانسان بصاهل فهذه براهين عقم ما لم يوجد فيه شروط
الانتاج في هذا الشكل وبالله تعالى التوفيق فسقط باشتراط عدم
اجتماع الخستين في القسم الاول ثمانية اضرب السالبة الجزئية
صغرى مع الكبريات الاربع والسالبة الكلية صغرى مع غير الموجبة
الكلية كبرى والموجبة الكلية صغرى مع السالبة الجزئية كبرى
فهذه ثمانية وباشتراط ان تكون الكبرى سالبة كلية مع الموجبة
الجزئية صغرى مع غير السالبة الكلية فهذه ثلاثة اضرب الى
الثمانية قبلها بجمع احدى عشر كلها عقيمة يبقى خمسة منتجة
واما طريق التحصيل فالصغرى اما موجبة كلية وهي لا تنتج
الا مع الثلاث وهي ما عدا السالبة الجزئية واما سالبة كلية
وهي لا تنتج الا مع الموجبة الكلية واما موجبة جزئية وهي لا تنتج
الا مع السالبة الكلية ولا يصح ان تكون الصغرى سالبة جزئية
لاجتماع خستين فيها فمجموع المنتج اذا خمسة اضرب الضرب الاول

من

من كليتين موجبتين ينتج موجبة جزئية نحو كل انسان حيوان وكل
ناطق انسان بعض الحيوان ناطق الثاني من موجبة كلية
صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج موجبة جزئية نحو كل انسان
حيوان وبعض الناطق انسان فبعض الحيوان ناطق الثالث
من كليتين والصغرى سالبة نحو لا شيء من العبادة بمستغن
عن النية وكل وضوء عبادة فلا شيء من المستغني عن النية
بوضوء الرابع من كليتين والكبرى سالبة عكس ما قبله
نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان فبعض الحيوان
ليس بفرس الخامس هو الصورة التي يجتمع فيها الخستان وهو
ما الف من مقدمتين صغراهما موجبة جزئية كبراهما سالبة
كلية نحو بعض الانسان حيوان ولا شيء
من الفرس بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس هذا مذهب
الاقدمين وذهب بعض المتاخرين وتبعه كثيرون الى ان ضروب
الرابع المنتجة ثمانية وجعلوا الشرط فيه احد امرين ايجاب
المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلافهما بالكيف مع كلية
احداهما فالامر الثاني يقتضي ان تنتج ثلاثة اضرب زائدة
على الخمسة السابقة وان اجتمع في كل من تلك الثلاثة خستان

وزاد واحدا سادسا وهو جزئية سالبة صغرى وموجبة كلية
كبرى نحو بعض المستيقظ ليس بنائم وكل كاتب مستيقظ فبعض
النائم ليس بكاتب وزاد سابعا وهو كلية موجبة صغرى وسالبة
جزئية كبرى نحو كل كاتب متحرك الاصابع وبعض ساكن الاصابع
ليس بكاتب فبعض متحرك الاصابع ليس بساكن الاصابع وزاد
ثامنا وهو صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة جزئية نحو لا شيء
من المتحرك بساكن وبعض المنتقل متحرك فبعض الساكن
ليس بمنتقل لكن يشترط لانتاج هذه الاضرب الثلاثة زيادة
على ما مر شروطا تطلب من المطولات وقد رمزت الى ضروب
كل شكل تسهيلا لحفظها بقولي [illegible] كل [illegible]
[illegible] بها نور [illegible]
[illegible] كالشكل الاول [illegible]
[illegible] لبيل [illegible]
[illegible]

فالكاف للكلية الموجبة مقتطعة من كل واللام للسالبة الكلية
ماخوذة من بعض والسين للسالبة الجزئية ماخوذة من ليس

بعض

بعض ويدل على اول ضروب الثاني فراغ عدة ضروب الاول
وكذا الباقي ويدل على اول الرابع ايضا توالي الكافين
الرئيسية في اول الشطر الاخير من البيت الثاني لان المركب من كليتين
موجبتين لا يكون الا اول ضروب الشكل بالاستقرا وتوالي كا الشكل
الاول اي ضروب الشكل الثالث نظير ضروب الشكل الاول وسيزيد
الشكل الثالث بالقرينة اللذين بعد وهذا طريق صاحب
الشمسية ومن حذا حذوه فينتج الشكل الاول كعدد ضروب
الثاني نعم للترتيب الذكري ثالث فمنتجه ستة والعنا
زايدة وشكل رابع نحته عند المتقدمين وثمانية عند المتاخرين
قد انتجا والبا بمعنى في ونحته ظرف للانتاج وظرفية
الشكل من ظرفية العام في الخاص لان الشكل اعم من تلك الضروب
الاقرب وغير ما ذكرته لن ينتجا فالضروب العقلية باعتبار
جميع الاشكال اربعة وستون حاصلة من ضرب اربعة عدد الاشكال
في ستة عشر عدد الضروب فاذا اسقطت المنتج وهو تسعة عشر
على مذهب الاقدمين في الشكل الرابع واثنان وعشرون على مذهب
المتاخرين فيه من اربعة وستين بقي خمسة واربعون عقيمة على
الاول واثنان واربعون على الثاني وتسمى النتيجة

اربعة

الخمس

في جميع الاشكال الاقترانية الاخمس اي الحجتين منذ تكرر المقدمات في هكذا انه اي علم فان كان في كل منهما خمس تبعها وان كانت المقدمات موجبتين كانت النتيجة موجبة والا فسالبة واذا كانت احداهما جزئية كانت النتيجة جزئية وان كانتا كليتين لا تكن النتيجة كلية الا اذا كان الاصغر مسورا بالسور الكلي في الصغرى او في عكسها فمن ذلك يعلم ان الشكل الثالث لا ينتج كلية لان الاصغر فيه لا يدخل المسور لكونه محمولا في الصغرى ولو عكست نقيضه انعكست جزئية لانها لا تكون الا موجبة وكذا الشكل الرابع الا الضرب الثالث منه فانه ينتج كلية سالبة لان صغراه كلية سالبة تنعكس كنفسها واما الشكل الاول والثاني فالامر فيهما ظاهر وهذه الاشكال الاربعة بالحملي من القضايا مختص وليس ما ذكر وهو الاشكال كائنا بالشرطي اي فيه وتقدم الكلام على ذلك في قوله وا بالحملية والحذف في بعض المقدمات اي لبعضها صغرى وكبرى او النتيجة لعلمها خبر الحذف مثال حذف الصغرى هذا يحد لان كل زان يحد ومثال حذف الكبرى هذا يحد لانه زان ومثال حذف النتيجة هذا زان وكل زان

يحد

٤٧

يحد هذا زان وكل زان يحد التي وتنتهي المقدمات ان لم تكن ضرورية الى ذي ضرورة لما من دور وهو توقف الشيء على ما يتوقف هو عليه او تسلسل وهو ترتب امر على امر الى ما لا نهاية له قد لزما اي لما لزم الذي هو دور او تسلسل على تقدير عدم انتهائها الى الضرورة فلزوم الدور هو فيما اذا استدل على المتاخر بما يتوقف على ذلك المتاخر ولزوم التسلسل هو فيما اذا توقف الاول على ادلة مترتبة لا غاية لها فان انتهى الامر الى دليل غير ضروري مقدمته ولا مسلمة لم يكف مثال ما مقدماته ضرورية هذا العدد منقسم الى متساويين وكل منقسم كذلك زوج ومثال الانتهاء ان تقول لو لم يكن الاله تعالى واجب الوجود لكان جائز الوجود لكنه ليس بجائز الوجود لكان جائزا الوجود لكنه ليس بجائز الوجود فهو واجب الوجود اذ لو كان جائز الوجود لكان حادثا لكنه ليس بحادث فليس بجائز الوجود اذ لو كان حادثا لافتقر الى محدث فليس بحادث اذ لو افتقر الى محدث لتعدد الاله لكن الاله لا يتعدد فلا يفتقر الى محدث اذ لو تعدد الاله لفسدت السموات والارض

لكنهما لم يفيدا فلا يبعد الالم وكونهما لم يفيدا ضروري بة
وكذا قلنا العالم صفاته حادثة وكل من صفاته حادثة
فهو حادث فيستدل على الصغرى بقولنا العالم صفاته متغيرة
وكل متغيرة حادث والاولى من هاتين المقدمتين ضرورية
المشاهدة ويستدل على الثانية منهما بان التغيرات كان من
عدم الى وجود كان الوجود جائزا ومن وجود الى عدم
كان الوجود جائزا والجائز لا يقع الا حادثا ويستدل على الكبرى
من القياس الاول بقولنا كل من صفاته حادثة لا يعرى
عن الحوادث وكل ما لا يعرى عن الحوادث لا يسبقها وكل ما لا
يسبق الحوادث فهو حادث فقد انتهينا الى الضروري ولا عبرة
باعتراض الفلاسفة على بعض تلك المقدمات فان ذلك
مكابرة فصل في القياس الاستثنائي وهو المؤلف
من مقدمتين احداهما شرطية وتسمى كبرى والاخرى تدل
على وضع احد طرفيها او رفعه لينتج وضع وضع الاخر او رفعه
وتسمى صغرى وسمه اي القياس اي قياسا ادا القياس
الذي يدعى اي يسمى بالاستثنائي لاشتماله على القضية
الاستثنائية على ما ذكر في الشرطية فيضعه او يرفعه والتعليل

الاول

الاول يرجع الى هذا يعرف بالشرطي باعتبار ان الباء محققة للوزن
لان احدى مقدمتيه شرطية بلا امترا اي اشكال وهو اي
القياس الاستثنائي الذي دل على النتيجة او على ضدها
اي نقيضها بالفعل بان تكون النتيجة بصورتها مذكورة فيه
او نقيضها كذلك لا بالقوة اي بان تكون النتيجة متفرقة الاجزاء
في القياس كما سبق في الاقتراني مثال الاول اي كون النتيجة
مذكورة بالفعل كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
لكن الشمس طالعة ينتج النهار موجود وهو مذكور بصورته في

القياس

واعترض بان النتيجة لا بد ان تكون خبرا وقضية تحتمل الصدق
والكذب والتالي ليس كذلك لانه جزء قضية والجواب ان
المعنى ان صورتها مذكورة في القياس اي مثل صورتها موجود فيه
وان كانت المغايرة لان النهار موجود عند كونه نتيجة قضية
تحتمل الصدق والكذب وعند كونه تاليا للشرطية جزء قضية لا يحتمل
صدقا ولا كذبا ثم الشرطية الموضوعة في القياس الاستثنائي اما
متصلة او منفصلة واشار الى الاول بقوله فان يك الشرطي
اي القضية الشرطية ذا اتصالا اي متصلة وذكر باعتبار تاويل
الشرطية باللفظ ينتج وضعه اي اثبات ذاك اي المقدم

وضع التالي نحو كلما كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسان
ينتج انه حيوان وانتج رفعه تالي اي تقيم رفعه او ل
اي المقدم بان تقول في هذا المثال لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس
بانسان ولا يلزم انتاج في اي من عكسهما اي من
رفع المقدم او وضع التالي لما انجلا اي تقدم من انه قد يكون
التالي اعم من المقدم ولا يلزم من رفع الاخص رفع الاعم ولا
من المقدم اثباته ولا من وضع الاعم وضع الاخص ولا رفعه
فلو قلت لكنه ليس بانسان لم ينتج انه غير حيوان ولا انه حيوان
او قلت لكنه حيوان لم ينتج انه انسان ولا انه غير انسان
وشرط انتاج الشرطية ان تكون موجبة لزومية وان تكون كلية
او مافي بادئها او كون وضع اللزوم او العناد بعينه وضع
الاستثنا نحو ان قدم زيد الان فهو مكرم لكنه قدم الان
وان يكن الشرطي منفصلا اي قضية منفصلة فهي اما
حقيقية او مانعة جمع او مانعة خلو فان كانت حقيقية
فوضع ذا اي احد طرفيها ينتج رفع ذاك الطرف
الاخر نحو اما ان يكون الموجود قديما واما ان يكون حادثا
لكنه قديم ينتج انه ليس بحادث او لكنه حادث ينتج انه غير قديم

والعكس

والعكس كذا اي رفع احد الطرفين ينتج وضع الاخر كما اذا قلت
لكنه ليس بقديم ينتج انه حادث او لكنه ليس بحادث ينتج رفع الاخر
والعكس في المنفصل الاخص وهو الحقيقية لانها اخص من مانعة
الجمع ومانعة الخلو لانها مانعة الجمع ومانعة الخلو وشرطها في الحقيقية
هنا ان تكون مركبة من الشي والمساوي لنقيضه اذ لو تركبت من الشي
ونقيضه كانت الاستثنائية عين النتيجة فلا فايدة في الوضع ولا
الرفع ثم ان يكن المنفصل مانع جمع فقط فوضع ذا اي
احد الطرفين زكن اي علم رفع لذا اي الطرف الاخر لامتناع
اجتماعهما على الصدق نحو اما ان يكون الجسم ابيض او اسود
لكنه ابيض ينتج انه ليس باسود او لكنه اسود ينتج انه ليس بابيض
دون عكس اي لا ينتج رفع احد الطرفين وضع الاخر لاحتمال
اجتماعهما على الكذب فلو قلت لكنه ليس بابيض لم ينتج انه
اسود ولا انه غير اسود لانه لا يلزم من رفع احد الضدين
اثبات الاخر ولا نفيه لجواز وجود ضد اخر ككونه احمر واذا مانع
رفع اي خلو كان فانه خبر كان تقدم عليها واسمها ضمير
يعود على المنفصل فهو اي مانع الرفع عكس ذا اي رفع
احد طرفيه ينتج وضع الاخر دون العكس لامتناع الخلو عنهما

واحتنا لاجتماعهما على الصدق نحو اما ان يكون الشي غير
ابيض او غير اسود لكنه ابيض ينتج انه غير اسود او لكنه
اسود ينتج انه غير ابيض ولو قلت لكنه غير ابيض لم ينتج انه
اسود ولا انه غير اسود او لكنه غير اسود لم ينتج انه ابيض
ولا انه غير ابيض وذلك ظاهر وبالله التوفيق فصل
في لواحق القياس اي ما يلحق بالقياس في الاستدلال
وقد عرفت انه لا يتم قياس الا من مقدمتين ومنه اي من
القياس ما يدعونه اي يسمونه مركبا للزومه نتج اي انتجه
اثنتين فاكثر قد ركبت في الحقيقة فركبته ان ترد ان تعلم
نحو كل انسان حيوان وكل جسم نام وكل نام جسم وكل جسم مركب
واقلب نتيجة به اي فيه وهي نتيجة المقدمتين الاوليين
وهي في المثال المذكور كل انسان حساس اي اجعلها مقدمة
صغرى يلزم من تركيبها بمقدمة اخرى اي معها نتيجة
فتقول كل انسان حساس وكل حساس نام ينتج كل انسان نام الى
هلم جرا هي منون يوقف عليه بالالف ومعناه في الاصل
سيروا وتمهلوا في سيركم وثبتوا ثم استعمل فيما دوم عليه
قال ابن الانباري انتصب جرا على المصدر اي جروا جرا او على



الحال او التمييز ذكره الشيخ النووي في شرح مسلم وتبعهم بالمعنى
وقال القاضي زكريا نقلا عن العلامة الجمال ابن هشام انه
بعد اطلاعه على كلام غيره وتوقفه في انه عربي قال ان هلم
لا يقال بمعنى المجي الحسي ولا بمعنى الطلب حقيقة بل بمعنى الاستمرار
على الشي وبمعنى الخبر وعبر عنه بالطلب كما في قوله تعالى والنحمل
خطاياكم فليمدد له الرحمن مدا وجرا مصدر جره اذا سحبه
يعني مصدرا او وجه يجعل حالا موكدة وليس المراد الجر الحسي بل
التعميم كما في السحب في قولهم هذا الحكم منسحب على كذا اي شامل له
فكانه قيل هنا انتهى الاستمرار قلب النتيجة مقدمة استمرارا او
مستمرا كما يقال كان ذلك عام كذا وهلم جرا اي واستمر ذلك في
بقية الاعوام فتقول كل انسان نام وكل نام جسم ينتج كل انسان
جسم وكل جسم مركب ينتج كل انسان مركب وقس عليه ان شئت
اخذ للمال خفية وكل اخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع
يده متصل النتايج القياس المركب الذي حوى النتايج يكون
اي الذي لا تطوى فيه النتايج بل تذكر بالفعل فيه مرتبت
اولا نتيجة وثانيا مقدمة لقياس اخر كقولك كل انسان حيوان
وكل حيوان حساس فكل انسان حساس ثم تقول كل انسان

حساس وكل حساس نام فكل انسان نام وهذا سمي بذلك
لوصل النتايج بالمقدمات والذي حرف مبتدا او خبر مبتدا محذوف
اي هو الذي حرف ومتصل بالنصب خبر يكون مقدم واسمها
ضمير يعود على الذي او على القياس ومعمول حرف محذوف
اي النتايج وقوله او منفصلها معطوف على متصل النتايج وهو
على الموصول فالمفصول هو الذي تفصل عنه النتايج فلم
تذكر نحو كل انسان حيوان وكل حيوان حساس وكل حساس نام
سمي بذلك لفصل النتايج عن القياس في الذكر وان كانت
مرادة منه حيث المعنى كل منهما سوا في افادة المطلوب
وان يجري على كل استدلال بحذف يا كل بعد تخفيفها فذا
بالاستقرا عندهم عقل اي عقل سمي بالاستقرا قال السعد والسيد
في تعريف ما ذكره الامام حجة الاسلام وهو انه عبارة عن تصفح
امور جزئية لنحكم على امر يشمل تلك الجزئيات اه ثم التصفح اما لكلها
وهو الاستقرا التام واما لاكثرها وهو الاستقرا غير التام وهو
ايضا الاستقرا المشهور كما اذا استقريت الحيوانات فرايت اكثرها
يحرك فكه الاسفل عند المضغ وربما يكون فرد من افراد الحيوان
لم تستقره على خلافه وذلك كالتمساح فانه يحرك عند المضغ فكه

الاعلي

الاعلي ولذا اذا استقرينا جزئيات الحيوان الطويل العمر فوجد
قليل المرارة مثل الانسان والفرس والجمل فحكمنا على كل حيوان
طويل العمر بانه قليل المرارة والاستقرا التام نافع يفيد اليقين
كما اذا استقرينا جزئيات الحيوان فوجدنا الموت لازما لجميعها
فحكمنا بسببه على الحيوان فقلنا كل حيوان اما ماش او غير ماش
وكل ماش ميت وكل ما هو غير ماش كذلك فكل حيوان كذلك وحكم
اي الاستقرا يدعى القياس المنطقي وهو الذي قدمته المعرف
بانه قول مولف من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول اخر
فحقق المعلوم والمخالفة بينهما ظاهرة لان في القياس يحكم على جزئي
كلي لوجود ذلك الحكم في الكلي فالكلي يكون وسطا بين جزئيه
وبين المحكوم به الذي هو الاكبر وفي الاستقرا ينقلب هذا فيحكم على
الكلي بواسطة وجود ذلك الحكم في جزئياته وحيث جرى على
جزئي بامكان البا المخففة حمل في حكم لجامع كحمل النبيذ على الخمر
في الحرمة لجامع الاسكار فذاك تمثيل جعل قال السعد و[illegible]
انه تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم
الثابت في المشبه به المعلل بذلك المعنى اه فيتركب من اربعة
حدود اكبر كلي وهو حرام واوسط وهو مسكر واصغر وهو النبيذ

واصل يشبه به وهو الخمر ولا يفيد القطع بالدليل اي بنتيجة
الدليل واطلق في محل الاضمار ولان الدليل هنا هو الاستقرا او
التمثيل فقياس الاستقرا كما تقدم وقياس التمثيل اذ ليس
يلزم من تشابه امرين في امر تشابههما في جميع الاشيا اقسام
الحجة وجه اما نقلية وهي ما كان من الكتاب والسنة والاجماع
واما عقلية واقسام هذه اي العقلية خمسة جلية اي ظاهرة
عند اهل المنطق وجه الحصر انها تفيد اما تصديقا او تاثيرا وغيره
كالتخييل والتصديق اما جازم او غير جازم والجازم اما ان تعتبر
حقيقته اولا والمعتبر اما حق في الواقع اولا فالمفيد للتصديق الجازم
الحق البرهان وللتصديق الجازم غير الحق السفسطة والذي السفسطة
لا يعتبر كونه حقا او غير حق بل عموم الاعتراف الجدل وهو
داخلة في المغالطة ومفيد التخييل شعرا ولهما خطابة وهي
قياس مولف من مقدمات مظنونة معتقد فيها اعتقادا راجحا
نحو كل حايط ينتثر منها التراب ينهدم ونحو فلان يسار العدو
فهو مسلم للثغر ونحو فلان يطوف بالليل فهو متلصص والغرض
منها ترغيب الناس فيما ينفعهم كما يفعل الخطبا والوعاظ
وثانيها شعر وهو قياس مولف من مقدمات تنبسط

منها

منها النفس نحو الخمر ياقوتة سيالة او تنقبض نحو العسل مرة
متهوعة ونحو الورد صرم بغل قايم في وسط روث والغرض منه
انفعال النفس بالترغيب والترهيب ويزيد بان يكون على وزن
او صوت طيب وثالثها برهان وهو قياس مولف من مقدمات
يقينية لانتاج اليقين وسيأتي ورابعها جدل وهو مولف من
مقدمات مشهورة وتختلف باختلاف الازمنة والامكنة وغيرها
او مسلمة عند الناس او عند الخصمين نحو هذا ظلم وكل ظلم قبيح
فهذا قبيح ونحو هذا مراعاة للضعفا وكل مراعاة للضعفا محمودة ونحو
هذا خبر واحد عدل وكل خبر واحد عدل يعمل به والغرض منه الزام
الخصم واقناع القاصر عن ادراك البرهان وخامسها سفسطة
تلتف الامل وهو قياس مولف من مقدمات وهمية كاذبة نحو
هذا ميتة وكل ميتة جماد فهذا جماد او شبيهة بالحق وليست به
كقولنا في صورة فرس على حايط هذا فرس وكل فرس صهال فهذا
صهال وتسمى مغالطة او شبيهة بالمشهور كقولنا في شخص يخبط
في البحث هذا يكلم العلما بالفاظ العلم وكل من كان كذلك فهو
عالم فهذا عالم وتسمى مشاغبة ومن قبيل المشاغبة ما تسمى المغالطة
الخارجية وهو ان يغيظ احد الخصمين الاخر بكلام يشغل فكره

وهو حرام وقد تدعوا الضرورة الى استعماله في دفع كافر لم يقدر عليه
ونحوه وقد نظمت ما يتناوله مستعير البرهان بقولي

من العلم ومشهور جدل   خطابة من ظن او ما يقبل
شعر من المخيلات سفسط   من وهم او شبه فاعلم ضابطه

اجلها اي المذكورات البرهان فالجدل فالخطابة فالشعر فالسفسطة
وهو اي البرهان ما اي القياس الذي الف من مقدمات باليقين
تعترت اي من مقدمات يقينية لانتاج اليقين اعم من ان تكون
ضرورية او مكتسبة فالقياس جنس شامل الاقيسة الخمسة والقيد
ليتعلق به قوله من مقدمات وباليقين تعترت يخرج الخطابة والجدل
وغيرها وقولي لانتاج اليقين غاية واليقين اعتقاد جازم مطابق
للواقع ثابت ثم البرهان قسمان لمي وهو ما الوسط فيه علة
لثبوت الاكبر للاصغر في الذهن والخارج نحو زيد متعفن
الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فمتعفن الاخلاط علة لثبوت
الحمى لزيد فيهما وسمي لميا لافادته اللمية اي العلة اذ يجاب به
السؤال بلم وإني وهو ما الوسط فيه علة لذلك في الذهن فقط نحو زيد
محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فالحمى علة في ثبوت تعفن الاخلاط
في الذهن لا في الخارج وسمي انيا لاقتصاره على انية الحكم اي

ثبوته

ثبوته دون لميته منقول لم ان الامر كذا فهو منسوب لان قولهم
والاول اللم ثم ابدل من قولي من مقدمات الى قولي منه اوليات
الخ والمراد ان المقدمات اليقينية اما من هذه الستة او منتهية
اليها وحصرها في الستة ان حكم العقل اما بلا استعانة من الحس
او معها والاول ان لم يتوقف على وسط حاضر في الذهن فهي
الاوليات وان توقف فهي قضايا قياساتها معها والثاني
اما ان لا يتوقف اليقين به بعد الاحساس على شيء او يتوقف
اما الاول فالاحساس ان كان للحس الظاهر فالمحسوسات
او للباطن فالوجدانيات وتسمى مشاهدات ايضا كما ان المحسوسات
تسمى بذلك وان توقف فالحس اما حس السمع وهو المتواتر
فانه متوقف على حكم العقل بامتناع تواطؤ المخبرين على
الكذب او غيره فان توقف على تكرار فالمجربات وان توقف على
الحدس فالحدسيات وليس هذا حصرا عقليا بل الضبط فالا وليات
ما يحكم فيه العقل بمجرد تصور طرفيه نحو الواحد نصف الاثنين
والكل اعظم من الجزء فان هذين الحكمين لا يتوقفان الا على
تصور الطرفين ومشاهدات يعني باطنة وهي ما لا يحكم فيه العقل
بمجرد ذلك بل يحتاج الى المشاهدات بالحس للباطن وتسمى
بالحس

وجدانيات كما ان لنا خوفا وغضبا وتجربيات وهي ما يحتاج
العقل في الجزم بحكمه الي تكرار المشاهدات مرة بعد اخري ككون
السقمونيا مسهلة للصفراء متواترات وهي ما يحكم فيه العقل
بواسطة السماع من جمع يؤمن تواطيهم علي الكذب ككون نبينا سيدنا
محمد صلي الله عليه وسلم ادعي النبوة وظهرت المعجزة علي يديه وحدسيات
وهي ما يحكم العقل فيه بحدس مفيد للعلم والحدس سرعة انتقال المبادي
والمطالب في الذهن دفعة واحدة وهو معني قول المحققين الظفر عنه
الالتفات الي المطالب في الذهن مع الحد الاوسط ككون نور
القمر مستفاد من نور الشمس لاختلاف تشكلاته النورية بحسب قربه
من الشمس وبعده عنها وفرق بينها وبين المجربات بانها واقعة
بغير اختيار بخلاف المجربات ومحسوسات وهي ما يحكم العقل بواسطة
الحس الظاهر من غير توقف علي شي اخر ككون الشمس مشرقة والنار
محرقة فتلك جملة اليقينيات التي يتالف البرهان منها وما ينتهي
اليها ولم يذكر المولف القضايا التي قياساتها معها وهي ما يحكم
به العقل بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين ككون
الاربعة زوجا بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين
والوسط ما يقترن بقولنا لانه كقولنا الاربعة زوج لانها بعبارة

منقسم

منقسم بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج فقد نفا وسط متصور
في الذهن عند تصور الاربعة وكان المولف ادرجها في الاوليات
وعليه تكون مما لا تتوقف علي استعانة من الحس وان توقف
علي وسط حاضر والاحسن ان يقال لم يذكرها لانها في الاصل
كسبية لكنها لما كانت برهانها ههنا ضروريا لا يغيب عن الخيال
عند الحكم صارت هي ايضا ضرورية فكانها لا تحتاج الي ذلك البرهان
فعدها كثيرون في الضروريات وعدم عدها منها هو ما عليه المحققون
وغيره ذكرها وعد المحسوسات بالحس الظاهر والمحسوسات بالحس
الباطن قسما واحدا وسماه المشاهدات ثم ذكر الاختلاف في الربط
بين الدليل والنتيجة بقوله وفي دلالة العلم او الظن بالمقدمات
علي العلم او الظن بالنتيجة يعني وفي الارتباط بين العلم
او الظن بالمقدمات والعلم او الظن بالنتيجة خلافات
فلما كان للدليل ارتباط بالمدلول اطلق الدلالة علي الارتباط
ولذا عبر الشارح بمعني الارتباط فقيل عقلي اي هذا الارتباط
عقلي بلا تعليل ولا تولد فلا يمكن تخلف العلم او الظن بالنتيجة
عن العلم او الظن بالمقدمتين عند عدم اضداد النظر العامة وهي
ما لا يخطر معها المنظور فيه بالبال كالموت والنوم والنيات

وما في معناها وما يقابلها من الاضداد الخاصة كالعلم به والجهل
به اي المركب او عادي بلا تولد فيمكن تخلفه بان ينتهي شخص
في البلادة الى ان يعلم او يظن المقدمات ولا يتفطن لاندراج
الاصغر تحت الاوسط فلا يعلم او يظن النتيجة وفي هذا التصوير
نظر لان من الشروط التفطن للاندراج او تولد عقلي اي
ذو تولد بمعنى ان القدرة الحادثة اثرت في العلم او الظن
بالمقدمتين اذ المتولدات يوجد بفعل الفاعل فعلا اخر او واجب
عقلي منسوب الى الوجوب وهو بمعنى التعليل اي او بطريق
الوجوب اي التعليل بمعنى ان العلم او الظن بالمقدمتين
علة اثرت في وجود العلم او الظن بالنتيجة والاول
وهو انه عقلي بلا تعليل ولا تولد هو لامام الحرمين
والثاني للشيخ الاشعري وللقاضي القولان والثالث
للمعتزلة وهو فاسد بقواطع البراهين المقررة في محلها
وقال الامام السنوسي في شرح الكبرى وهذا المذهب
اي القول بالتولد مطلقا اخذوه من مذهب الفلاسفة
في الاسباب الطبيعية فهم زعموا ان الطبيعة تؤثر في
مطبوعها ما لم يمنع مانع ولم يجعلوه من باب العلل

لان

لان العلة لا تتوقف على مانع لها ويجوز ان يمنع من التولد
مانع اخر فاخذ المعتزلة ذلك ولقبوه تولدا لئلا يظهر
ماخذهم وقالوا فعل فاعل السبب فغيروا العبارة اي باختصار
وتقديم وتاخير واستثنوا القياس الذي تقدم العلم
به ونسي ثم استرجع فقالوا فيه بقول الامام اي انه يحصل
من غير تولد ولا تعليل وهذه تفرقة من غير فارق لانه
لابد فيما استثنوه من اعمال الفكر وترتيب المقدمات
التي غفل عنها الذهن حتى يحصل الاسترجاع على ان
المذهب فاسد من اصله والرابع مذهب الحكماء وهو فاسد ايضا
بقواطع البراهين المقررة في محلها تنبيه علم مما ذكرنا ان بين المقدمتين
الظنيتين والظن بنتيجتهما ارتباطا اذا كانت الصورة صحيحة
وان امكن زواله بعد ذلك لان ذلك الزوال لا يمنع حصوله
عنهما عقلا او عادة فيجري الخلاف السابق وقال الجلال المحلي
بخلاف ذلك وبحث معه العلامتان ابن ابي شريف وشيخ الاسلام
بما تقدم وحاصله ان تجويز الزوال انما هو دليل على عدم ثبات
الظن بعد حصوله لا على انتفاء حصوله عقب النظر الصحيح
الصورة خاتمة في بيان خطأ البرهان وخطأ البرهان

اقتصر عليه لان ما سيأتي لا يشترط في جميع الا في البرهان
بخلاف الخطابة والشعر والجدل والسفسطة اذ لا يشترط
فيها في جميع ما سيأتي لكانت برهانا ولما كانت السفسطة
حيث وجدت فيها اما في مادة وهي كل من مقدمتيه او صورة
اي هيئة فالمبدا وهو خطأ المادة اما في اللفظ كالمشترك
نحو هذا قرء ونريد الحيض وكل قرء لا يحرم الوطء فيه ينتج
هذا لا يحرم الوطء فيه او يحمل ذا بالالف فالمولف
علي لغة القصر في الاسماء الستة اي صاحب تباين
مع شيء اخر في الحقيقة مثل الرديف ما اخذا تمييز لمثل نحو
هذا صارم مشير الي سيف غير قاطع وكل صارم سيف فالصارم
حقيقته تباين حقيقة السيف لان السيف ما كان على
الهيئة المخصوصة قاطعا كان او لا والصارم اسم لم يقيد
القاطع واما في المعاني لالتباس القضية الكاذبة بقضية
ذات صدق تسليل الخطأ فانهم المخاطبة كمثل حمل العرضي
كالذاتي نحو الجالس في السفينة متحرك وكل متحرك لا يثبت
في موضع واحد فاحداها كاذبة اذ اريد بالمتحرك فيها معني
واحد فان اريد بالمتحرك في الاول المتحرك بالعرض وفي الثاني

المتحرك

المتحرك بالذات لم يوجد تكرار وهذا غير العرضي والذاتي
بالمعنى المتقدم او جعل نتائج اي ان يجعل النتيجة احد
المقدمات نحو هذا نقلة وكل نقلة حركة فهذه حركة فالنتيجة
عين الصغرى لان الحركة مرادفة للنقلة وهذا وان كان للبحث
فيه مجال لكن البحث في المثل ليس من شأن الفحول وقد
بحث سيدي سعيد بانه اذا كانت المقدمتان صادقتين
فكيف تكون من انواع التباس الصادقة بالكاذبة
وكالحكم للجنس اي على كل فرد من افراده بحكم النوع الخاص
نحو الفرس حيوان وكل حيوان ناطق وهذا مثال المغ
وبيان الاصغرية فيها [illegible] ويسمى مثله ايهام العكس
لانه لما راي ان كل [illegible] مثال [illegible] فلذا ان كل مثال
الصغرية وحقيقة ايهام العكس الغالطا والمغالطا احد
جزئي القضية مكان الاخر ويحمل كالقطعي غير القطعي
بجر غير بالاضافة اي غير القطعي كالقطعي فيفصل
بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول الثاني وهو
جائز لانه منصوب المضاف لسدا ميتة وكل ميتة جماد
والثالث بحذف اليا تخفيفا وللوزن وهو خطأ الصورة

كالخروج عن اشكاله اي اشكال القياس نحو كل انسان
حيوان وكل فرس جسم اذ لم يوجد تكرر والقياس
الاقتراني لابد فيه من تكرر وتكرير شرط النتج من
اي الانتاج من اكمالها اي اكمال خطا الصورة كان
بتكرر ايجاب الصغرى او كلية الكبرى الكبرى في الشكل
الاول نحو لا شي من الانسان بفرس وكل فرس جسم
او كل انسان حيوان وبعض الحيوان صهال وفي هذا
البيت حسن الختام وهو ان يذكر شيا يشعر بالاكمال
او انقضا او انقضا المقصود فعند تمام الغرض
المقصود صفة كاشفة من بيانية او تبعيضية اسهات
اي اصول المنطق المحمود لانه يصون الفكر عن الخطا
وخرج غير المحمود وهو المشوب بضلالة الفلاسفة على
انه ايضا محمود وانما منع من الاشتغال به لاختلاطه
بذلك قد انتهى كاملها بحمد رب الفلق اي الصبح
ما رمته اي قصدته من فن علم المنطق اضافة العلم
للمنطق من اضافة المسمى الى الاسم وهذا البيت لوالد
المولف امره بادخاله فادخله رجا لبركته نظمه

العبد

العبد الذليل المفتقر الملتجي من الغفير لرحمة المولى العظيم
المقتدر الاخضري نعت للعبد قال المولف وهو نعريف
لنا علي ما اشتهر في السنة الناس وليس كذلك
بل المتواتر من اعالي اسلافنا واسلافهم ان نسبتنا
للعباس ابن مرداس عابد الرحمن اشارة الى ان
اسم المولف عبد الرحمن الكريم اي الموصل به الى
الاخذ في الاسباب من رب المنان اي المنعم او
المعدد النعم واما النهي عن المنة فللمخلوق واما الخالق
فيفعل ما يشا مغفرة من الغفر وهو الستر والمراد به
عدم المواخذة تحيط بالذنوب وتكشف الغطا عن
القلوب اي تزيل حجب رين الذنوب المحدقة بانوار
القلوب الحايلة بين العبد وبين علام الغيوب
ثم ان المولف شبه القلوب باشيا مغطات استعارة بالكناية
والغطا تخييل وتكشف ترشيح وان شيا اي يجاوز بنا
جنة العلا جمع عليا بالضم ككبرى وكبر فانه تعالى اكرم من
تفضلا بالتفضيل في الحقيقة ليس الا منه وكذا يا اخي للتتمة
وهو من اخذ في مبادي العلم والمنتهي من حصل من العلم

ما ينتهي اليه بانيه والمتوسط من حصل المبادي ولم يبلغ درجة الثاني سامحا وكذا لاصلاح اللام يعني البا او في الفساد الذي يظهر لك ناصحا بان تكتب بعد امعان النظر علي الهامش لعله كذا اذ ربما يكون ما جعلتم صوابا هو الخطا فلا تهجم بمبادي الراي علي التخطية ولا تاتي بعبارات فيها سوادب بل ات با التعظيم والتبجيل ثم هذا تواضع من المولف حيث وصف نفسه بكونه مبتدي ولم يامن من وقوع الخطا واصلح الفاسد بعد التامل هذا اذن من المولف لمن يكون اهلا ان يصلح ان راي خللا وان بديهة اي ذا بداهة اي ان كان بمبادي الراي فلا تبدر ولا تات بما يدل علي ان الصواب بخلاف ما ذكر اذ قيل كم مزيف قولا صحيحا اي جاعل الصحيح رديا فاسدا وكم له مبتدا خبره محذوف اي موجود والاولي تقديره بعد قوله لاجل كون تمييزه فيهما الجار والمجرور متعلقان بمزيف وهذا اشارة الي قول الشاعر

وكم من عايب قولا صحيحا وافته من الفهم السقيم

وقل لمن ينصف لقصدي بل لامني العذر حق واجب للمبتدي

ولكني

ولكني احدى وعشرين سنة معذرة اي عذر مقبول سننتهم لكون هذا السن يقل فيه من يحصل هذا العلم وهذا ايضا تواضع من المولف رحمه الله تعالى لا سيما اي لا مثل الشخص الذي في عاشر القرون من الهجرة موجود قال المولف في القرن احدي عشر قولا قيل لكل عقد من العشرة الي ثمانين فتلك ثمانية اقوال وقيل مائة واياه اعني وقيل مائة وعشرون وقيل من عشرة الي مائة وعشرين فحد القرن ينبغي ان يعذر فيه الشخص اكثر مما كان قبله ذي الجهل وهو انتفا العلم بالمقصود والفنون جمع فن وكان في اوايل المحرم تاليف هذا الرجز اي الذي وزنه مستفعلن ست مرات المنظم من سنة ١٦ التنوين للوزن احدي واربعين حال من اوايل او من المحرم من بعد تسعمائة من السنين من الهجرة النبوة علي صاحبها افضل الصلاة والسلام ثم الصلاة تقدم معناها والسلام اي زيادة طيب تحية والاعظام سرمدا علي رسول الله خير من هدي وآله وصحبه الثقات السالكين سبيل جمع سبيل وهو

وقع الفراغ والواقع بين الناحية البلاد

تم [illegible]

وهو الطريق أي طريق النجاة وسلبها امتثال المأمورات
واجتناب المنهيات ما قطعت شمس النهار ما ظرفية
مصدرية أي مدة قطع شمس النهار أبرجا جمع قلة والمراد
هنا الكثرة وهو اثنا عشر الحمل والثور والجوزا
والسرطان والأسد والسنبلة والميزان والعقرب
والقوس والجدي والدلو والحوت وتقطع الشمس الفلك
في سنة وتقطع كل يوم درجة وتقيم في كل برج ثلاثين
يوما وما طلع أي مدة طلوع البدر المنير في الدجا
وتقطع الفلك في شهر ويقيم في كل برج ليلتين
وثلثا فسبحان مكون الأكوان والحمد لله
رب العالمين والصلاة والسلام
على سيد المرسلين وعلى آله
وصحبه أجمعين تمت
يوم الأربعا
محرم [illegible]

الخط يبقى زمانا بعد صاحبه وصاحب الخط تحت الأرض مدفون

[illegible] ضعيف العباد [illegible]